

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦٤٢

الخميس، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتينس (أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيتشوف
	إسبانيا السيد أويارثون مارتشيسي
	أوروغواي السيد بيرموديث
	أوكرانيا السيد فترينكو
	السنغال السيد سيس
	الصين السيد ليو جياي
	فرنسا السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية السيد راميرث كارنيو
	ماليزيا السيد إبراهيم
	مصر السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية السيد رايكروفت
	نيوزيلندا السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور
	اليابان السيد مينامي

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1606551 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي باكستان ورواندا والهند إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم الميداني، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة المجلس علما بشأن الخطوات الهامة الجاري اتخاذها والتدابير التي يتم وضعها لوضع حد لاستغلال وانتهاك المستضعفين من الناس من جانب موظفي الأمم المتحدة المرسلين بغرض حمايتهم.

فبالنسبة للكثيرين الذين يجدون أنفسهم في قبضة الفقر والصراعات في جميع أنحاء العالم، تمثل الأمم المتحدة أملهم الأخير في مستقبل أفضل. وعندما يتعرض هؤلاء الأفراد للاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل موظفي الأمم المتحدة المأذون لهم بحمايتهم، فإن ذلك يزيد من وطأة ما يتعرضون له من اعتداء وانتهاك ويلحق ضررا لا يوصف بالمجتمعات المهشة بالفعل. إنه يقوض الثقة بين الأمم المتحدة والمستفيدين منها، وينتهك القيم والمبادئ التي ترفع الأمم المتحدة لواءها ويشوه

مصادقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومنظمة الأمم المتحدة ككل. والتأثير لا يقتصر على مكان وقوع الاعتداء، ولكنه ينعكس على الجهود التي يذللها عشرات الآلاف من حفظة السلام والموظفين المدنيين الذين يعملون دون كلل لإنقاذ الأرواح وحماية الناس في جميع أنحاء العالم في ظل ظروف صعبة وغالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر.

في حزيران/يونيه ٢٠١٥، شعرت، كما شعر مجلس الأمن، ببالغ الاستياء إزاء ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال من جانب القوات العسكرية الأجنبية في جمهورية أفريقيا الوسطى ورد الأمم المتحدة على هذه الادعاءات. وفي هذا السياق، عينت فريقا مستقلا خارجيا رفيع المستوى لاستعراض الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب قوات حفظ السلام الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقادت الفريق القاضية ماري ديشامب، إلى جانب شخصيتين بارزتين أخريين. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدم الفريق تقريره، الذي وصف كيف أن الأمم المتحدة اكتشفت الانتهاكات، ولكنها لم تستجب بشكل مجد ولا بما يقتضيه الأمر من سرعة واهتمام وحساسية.

ويجري بالفعل تنفيذ عدد من توصيات الفريق، في حين يتم النظر في التوصيات ذات الآثار البعيدة المدى أو تلك التي تتطلب إجراءات من قبل الهيئات التشريعية والدول الأعضاء والشركاء. وبالنظر إلى أهمية معالجة نقاط الضعف العام التي كشف عنها تقرير الفريق، فقد عينت السيدة جين هول لوت منسقة خاصة. وستقدم السيدة لوت الدعم لي في استعراض توصيات الفريق والنهوض بتنفيذها وفي تعزيز تصدينا لهذه الانتهاكات.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى تقريرتي السنوي الأخير الذي قدمته إلى الجمعية العامة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/70/729). ويظهر التقرير زيادة في عدد

ثانياً، إن الضحايا، وكثير منهم من الأطفال، بحاجة إلى حمايتنا ودعمنا. ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على إنشاء صندوق استئماني يوفر لهم الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية التي يحتاجون إليها. وطلبت من الدول الأعضاء الموافقة على تحويل مدفوعات إلى الصندوق الاستئماني، سيتم احتجازها في الحالات الموثقة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأشجع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات للصندوق. وقمت أيضاً بحث جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على تعيين جهة تنسيق وطنية لتيسير النظر في مطالبات إثبات الأوبة. وستتابع ذلك عن كثب، لضمان أن يتلقى الأطفال الذين يولدون نتيجة لهذه الانتهاكات الفضيعة، الدعم الذي يحتاجونه. ويجب على الدول الأعضاء أن تنظر أيضاً في الكيفية التي سيتم من خلالها الرد على مطالبات الضحايا الذين يرفعون قضايا مطالبين بالتعويض.

ثالثاً، تتطلب المساءلة إجراء تحقيقات محكمة، يمكن أن تصمد أمام التدقيق القضائي في الدعاوى التأديبية والجنائية. ويتطلب ذلك وضع معايير تحقيق عالية وموحدة. وسينطوي كذلك على بناء قدرات فرق الاستجابة الفورية لجمع الأدلة وحفظها. وينبغي الانتهاء من جميع التحقيقات في غضون ستة أشهر على الأكثر، مع الانتهاء من القضايا الأكثر إلحاحاً في غضون ثلاثة أشهر. وأحث الدول الأعضاء على اعتماد هذا المعيار.

كما أحث الدول الأعضاء على التعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال إجراء التحقيقات. وأنا ملتزم بقوة برصد المساءلة عن الانتهاكات. وسيشمل ذلك، عند الاقتضاء، اتخاذ إجراءات، تصل حد إعادة قادة أو وحدات بأكملها إلى بلدانها. لقد طبقنا ذلك بالفعل، من خلال إعادة وحدات تخدم في جمهورية أفريقيا الوسطى، بسبب الاستغلال والانتهاك الجنسيين المزعومين. وعندما طلبت استقالة ممثلي

مزاعم الانتهاك الجديدة خلال عام ٢٠١٥، بما مجموعه ٩٩ زعماء، تخص منظومة الأمم المتحدة، وكانت تسعة وستون من تلك المزاعم موجهة ضد موظفي الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام. ويعكس ذلك زيادة في المزاعم في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع مزاعم عدة طالت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وزادت الادعاءات المتعلقة ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويستمر بروز ادعاءات أخرى خلال هذا العام.

وأمام هذا الاتجاه المقلق في عدد من عمليات حفظ السلام التي نقوم بها، من الضروري أن تصبح استجابتنا الجماعية أكثر فعالية. ويقترح تقريرتي اتخاذ مبادرات جديدة قوية في ثلاثة مجالات رئيسية هي: أولاً، إنهاء الإفلات من العقاب؛ ثانياً، مساعدة الضحايا ودعمهم؛ وثالثاً، تعزيز المساءلة، بما في ذلك من خلال إجراءات تتخذها الدول الأعضاء.

أولاً وقبل كل شيء، تعد زيادة الشفافية أمراً بالغ الأهمية، لإنهاء الإفلات من العقاب. ويشير تقريرتي هذا العام للمرة الأولى، إلى أسماء بلدان الجناة المزعومين. إن المعلومات الخاصة بكل بلد، متاحة للجمهور على موقع وحدة السلوك والانضباط التابعة لإدارة الدعم الميداني. وأعترز توسيع تلك المعلومات لتغطية جميع المزاعم المعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك وضع إحالات المساءلة الجنائية. وسيساعد ذلك على المساءلة، ويمكن الأمم المتحدة والدول الأعضاء من معالجة كل ادعاء بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب من خلال إجراء تحقيقات سليمة، وفرض العقوبة العادلة.

الأطراف المسؤولة كما يجب. إن الأمم المتحدة عازمة بقوة على العمل مع الدول الأعضاء لضمان إتاحة الإجراءات القضائية الوطنية تطبيق مبدأ المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

(تكلم بالإنكليزية)

إن هذه مشكلة عالمية. ولا تقتصر على منطقة أو بعثة أو دولة بعينها. وأنا مصمم على أن تكون الأمم المتحدة مثالا يحتذى. إن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة تقتضي كحد أدنى اتخاذ إجراءات حاسمة وجريئة. وأنا ملتزم بالعمل مع الدول الأعضاء لمواجهة هذا السلوك الإجرامي، وأن نكون عند حسن ظن الناس الذين نخدمهم، لضمان أن تظل هذه المنظمة منارة أمل للفتات الأكثر ضعفا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الهامة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى التقرير الهام الذي استندت إليه (A/70/729)، وعلى قيادته الحازمة لمواجهة ما سماه بحق، سرطانا ينخر نظامنا. ونحن نعلم أنه واجه ضغطا مضادا كبيرا لجهوده الرامية لتسليط الضوء على هذه الانتهاكات المروعة، وضمان تقديم المسؤولين عنها للمساءلة، ونحن نشكره على صرامته.

اسمحوا لي أن أبدأ بقراءة اقتباس،

”يساور مجلس الأمن قلق عميق إزاء ادعاءات سوء السلوك الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام.... وهو يسلم بالمسؤولية التي يتقاسمها الأمين العام وجميع الدول الأعضاء والتي تقتضي باتخاذ كل التدابير المندرجة في نطاق سلطة كل منهما من أجل منع

الخاص في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٥، فإنني أشرت كذلك إلى أن المنظمة ستخضع نفسها للمساءلة عن هذه الانتهاكات. وسوف ننظر أيضا في إنهاء نشر أفراد نظاميين، من دول أعضاء بعينها، في حال وجود أدلة واضحة لحالات استغلال وانتهاك متأصلة وعلى نطاق واسع.

إن المساءلة تتطلب من الدول الأعضاء الاضطلاع بمسؤوليتها عن محاكمة أولئك الذين ارتكبوا جرائم أثناء خدمتهم في عمليات الأمم المتحدة. ونتوقع منها فرض جزاءات تتناسب مع خطورة الجرم. كما طلبت من الدول الأعضاء، إجراء محاكمات عسكرية في الموقع، وضمان تطبيق التشريعات الداخلية على الجرائم الجنسية التي ارتكبها مواطنوها، وهم يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ودعوت أيضا لجمع عينات من الحمض النووي للجنة المزعومين.

ونواصل التركيز على الوقاية. وبشكل مهم، سنكون قادرين لأول مرة خلال هذا العام، على التدقيق في مزاعم سابقة بإساءة السلوك من جانب أفراد نظاميين، خلال خدمتهم في عمليات الأمم المتحدة. ونزيد دعمنا للتدريب الذي تقوم به الدول الأعضاء قبل النشر. وسوف ننظر أيضا في فرض قواعد جديدة للحد من الأنشطة الاجتماعية لوححدات حفظ السلام، بما في ذلك من خلال تحديد بعض المناطق الجغرافية بوصفها خارج الحدود.

(تكلم بالفرنسية)

وتشكل تلك الجهود خطوة هامة إلى الأمام، من أجل وضع حد لهذه الجرائم والمعاناة الرهيبة التي تلحق بضحاياها. ولن يكون بوسعنا ضمان تطبيق مبدأ المساءلة، والمساءلة الجنائية على وجه الخصوص، إلا إذا قامت البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بالتحقيق بسرعة وبدقة في هذه الادعاءات، ومعاينة

على الأطفال. وهذه فقط الحالات التي وصلت إلينا. وكما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى بارفي أونانغا - أنيانغا، التي تولت منصب رئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في آب/أغسطس الماضي، من المحتمل أن تكون الحالات المبلغ عنها مجرد غيض من فيض.

ونعرف منذ أمد طويل أن أكثر السبل فعالية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين هو إرسال رسالة واضحة مؤداها أن مقترفيهما سيخضعون للمساءلة، ولذلك يساورنا قلق بالغ أن - وفقا لتقرير الأمين العام - من أصل ٦٩ ادعاء بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام ٢٠١٥، لم ينجز التحقيق إلا في ١٧ حالة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - ١٧ من أصل ٦٩ - ولم يرد إلا في واحدة فقط من هذه الحالات تقرير قطري للأمم المتحدة يفيد بمعاقبة الجاني بعد التثبت من صحة الادعاء. وفي تلك الحالة، وجد أن الجاني تورط في علاقة استغلالية. وقد تم إيقافه عن العمل لمدة تسعة أيام كاملة عقابا له.

ويحتج البعض بأن هذا النقاش لا مكان له في مجلس الأمن، مما يعني أنهم لا يعتقدون أن لارتكاب حفظة السلام للاستغلال والانتهاك الجنسيين أثرا على السلم والأمن الدوليين. إنهم مخطئون. فبالإضافة إلى أنه اعتداء شنيع، يقوض الاستغلال والانتهاك الجنسيين الانضباط في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة ويقوض ثقة المجتمعات المحلية في حفظة السلام، ويعتبر كلاهما من أهم الأمور للوفاء بالولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وبشكل أعم، عندما يصبح المكلفون بالحماية جناة، فإن ذلك يقوض مصداقية بعثات حفظ السلام في كل مكان، فضلا عن شرعية الأمم المتحدة عموما. وإلى جانب ذلك، فإنه يقوض قدرتنا على التصدي بفعالية للتهديدات الخطيرة في عصرنا.

الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بجميع فئاتهم، وإنفاذ قواعد السلوك التي وضعتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ويحدد مجلس الأمن تأكيد أهمية كفالة التحقيق في الاستغلال والانتهاك الجنسيين حسب الأصول والمعاقبة عليهما على النحو اللازم. (S/PV.5191، صفحة ٩)

وردت هذه العبارة في هذه القاعة قبل ١١ عاما تقريبا، في أيار/مايو ٢٠٠٥، على لسان رئيسة مجلس الأمن في ذلك الوقت. وكانت تتكلم بالنيابة عن المجلس في أول جلسة له على الإطلاق بشأن مسألة ارتكاب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلى غرار جلسة اليوم، انعقدت تلك الجلسة في أعقاب صدور تقرير أعد بتكليف من الأمين العام في ذلك الحين، كوفي عنان، من أجل وضع استراتيجية للقضاء على الآفة التي تمثلها هذه الانتهاكات في عمليات حفظ السلام. وقد جاء التقرير (انظر A/59/710)، كما يعلم الكثيرون منا هنا، عقب سلسلة من الادعاءات المثيرة للقلق عن ارتكاب أعمال الانتهاك والانتهاك الجنسيين في عام ٢٠٠٤، لا تختلف عن التي ظهرت منذ العام الماضي.

ومع ذلك وكما نعلم جميعا، على الرغم من الالتزام الذي تعهد به المجلس قبل أكثر من عقد بمعالجة هذه المشكلة، لا تزال آفة ارتكاب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين قائمة. ووفقا للتقرير الذي صدر عن الأمين العام بان كي - مون الأسبوع الماضي (A/70/729)، سجل ٦٩ ادعاء بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ضد أفراد عسكريين ومدنيين يعملون في بعثات حفظ السلام في العام الماضي. ويمثل هذا زيادة بنسبة ٢٠ في المائة عن الانتهاكات المبلغ عنها في السنة السابقة. ويشمل أكثر من نصف الادعاءات المتعلقة بعمليات حفظ السلام الاغتصاب أو الانتهاك الجنسي

المستحيل تقريبا لأي منا أن يعرف هذه الأمور. ففي كثير من الأحيان لا نعرف ما إذا تم فتح تحقيق، وحتى عندما نعلم أن هناك تحقيقات جارية لا نعرف ما إذا كانت تجري بسرعة وبدقة أو بتراهة.

ومن دون الحقائق الأساسية، من المستحيل إنفاذ سياسة عدم التسامح. وليس مصادفة أن لدينا سياسة قائمة بعدم التسامح لأمد طويل، ومع ذلك يرتفع عدد الادعاءات بارتكاب الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهذا ليس من قبيل الصدفة. فليس هناك ما يكفي من المساءلة في سياستنا. وقد قال لويس برانديز، أحد أبلغ القضاة الذين خدموا في المحكمة العليا في الولايات المتحدة، ذات مرة: "يقال إن ضوء الشمس أفضل مطهر". ومع ذلك، فإن مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل حفظة السلام يسمح لها في أحيان كثيرة بالبقاء في الظلام، حيث يواصل التعفن الذي تتسبب فيه في الانتشار، على حساب عملية حفظ السلام بأسرها.

ولذلك كان مهما جدا أن سلط تقرير الأمين العام الضوء، للمرة الأولى، على جنسيات الأفراد الذين يواجهون ادعاءات موثوقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهو السبب وراء إشادتنا بالأمم المتحدة لبدئها في نشر الادعاءات الجديدة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في موقعها الإلكتروني، بما في ذلك تواريخ ورود التقارير ومعلومات عن جنسيات المتهمين وما إذا كان الضحايا المزعومين قصرا. وقد أتاحت هذه التقارير معرفة أنه، في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، بلغ عن ٢٦ ادعاء إضافي بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهذا رقم مروع.

ويمكننا بل ويجب علينا أن نفعل المزيد لتسليط ضوء ساطع على هذه المشكلة المستمرة. ويمكننا أن نبدأ بتوفير معلومات إضافية عن موقف التحقيقات. فعلى سبيل المثال، بينما نعلم أن معظم التحقيقات في الادعاءات بالاستغلال

ولقد استمعت بانتباه شديد لمن يعتقدون أنه ليس للمجلس دور في الإشراف على إجراء مناقشاتنا بشأن الخطوة التالية التي ينبغي علينا اتخاذها للحد من ارتكاب حفظة السلام للاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولكن حتى أكون صريحة، لم أفهم حجتهم. نعم لا أفهم. إن المجلس هو الذي يرسل حفظة السلام إلى مناطق النزاع لأننا نعتقد أن وجودهم ضروري لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ونرى أن من مسؤوليتنا كمجلس الإشراف على كل جزء من مهام بعثاتهم - عدد الجنود وضباط الشرطة الذين يجب إرسالهم وما هي ولايتهم ومتى يمكنهم استخدام القوة - ونعطيهم ولاية واضحة بحماية المدنيين.

لذلك دعوني أطرح سؤالي للمتشككين على هذا النحو. عندما تهاجم الحكومات المدنيين، تصبح مهمتنا؛ وعندما تهاجم الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة غير الحكومية المدنيين، تصبح مهمتنا؛ وعندما يهاجم الإرهابيون المدنيين، تصبح مهمتنا؛ فلماذا بحق السماء، عندما يكون حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة هم الذين يعتدون على المدنيين، وعندما يرتكب حفظة السلام جريمة اغتصاب الأطفال المثيرة للاشمئزاز - يصير الأمر مهمة غيرنا؟ هل هناك من يفسر ذلك؟ لماذا يكون هذا هو الاستثناء؟ لا يمكن لمجلس الأمن أن يكون مسؤولا عن حماية المدنيين ضد جميع التهديدات من جميع القوى باستثناء من نشرف عليهم مباشرة.

وكما نعلم جميعا، فإن الشفافية جزء مهم جدا من المساءلة. إن الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومجلس الأمن بحاجة إلى العلم باتهام الجنود ورجال الشرطة بالإساءة إلى شرف ارتداء الخوذات الزرق. ونحن بحاجة إلى معرفة ما إذا جرى التحقيق في هذه الادعاءات على نحو كاف وعوقب عليها، عند الاقتضاء. ويحتاج الضحايا ومجتمعهم إلى معرفة أن العدالة قد أخذت مجراها. فلنتصور أن ذلك حدث لأحد أفراد أسرنا. غير أن الطابع التكتمي للنظام القائم جعل من

التحقيقات المناسبة. ويقع اللوم علينا جميعاً، بما في ذلك البلدان التي لا تقوم بتدريب قوات حفظ السلام على منع واستئصال جذور هذه المشاكل والدول الأعضاء التي تعجز عن الضغط على البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة لمحاسبة الجناة ومؤسسات الأمم المتحدة التي تخفق في الإبلاغ عن حجم المشكلة أو في إعادة الوحدات إلى بلدانها عندما تخفق البلدان أو تكون غير مستعدة للتحقيق في الادعاءات الموثوقة بارتكاب الانتهاكات. وهذا فشل للنظام بأكمله.

ولأسرد مثالا واحدا فقط. فوفقا للأمم المتحدة، كانت هناك سبعة ادعاءات منفصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ارتكبتها حفظة سلام من جمهورية الكونغو الديمقراطية في بعثة واحدة، هي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد أُبلغ عن ادعاء واحد في كانون الثاني/يناير، وآخر في شباط/فبراير، وأربعة ادعاءات في آب/أغسطس، وآخر في أيلول/سبتمبر. وكان معظم ضحايا الانتهاكات المزعومين أطفالا. واقتربنا باستمرار ازدياد الادعاءات، قام أعضاء المجلس، بما في ذلك الولايات المتحدة، بممارسة الضغوط من أجل إعادة الوحدة إلى الوطن. وفي غضون ذلك، استمر عدد متزايد من الضحايا في الإدلاء بشهادتهم. ففي كانون الثاني/يناير من هذا العام، كانت هناك ثلاثة من الادعاءات الموثوقة تتعلق بالعنف الجنسي والانتهاك الجنسي ضد الوحدة، تلتها خمس ادعاءات أخرى في شباط/فبراير. ولفكر في ذلك: ثمانية ادعاءات موثوقة بارتكاب الاستغلال والانتهاك الجنسيين أُبلغ عنها ضد مجموعة واحدة من حفظة السلام في ظرف مجرد شهرين - وفي سبع من تلك الحالات، كان الضحايا المزعومين أطفالا. كيف يمكننا أن ندع ذلك يحدث؟ جميعنا. كيف يمكننا أن ندع ذلك يحدث؟

والانتهاك الجنسيين من عام ٢٠١٥ لا تزال عالقة، لا نعرف متى تم فتح هذه التحقيقات. وهذه البيانات مهمة لقياس ما إذا كانت البلدان تتصرف في الوقت المناسب.

وقد عارضت بعض البلدان بشدة هذا الدفع نحو مزيد من الشفافية، لا سيما ممارسة تحديد جنسيات حفظة السلام الذين يزعم بمصادقية أنهم ارتكبوا هذه الانتهاكات. وهي تدعي بأن ذلك يفرد ظلماً للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي تخاطر بأفرادها في بعض البيئات الأكثر صعوبة في العالم. نحن نشيد بخدمة تلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وحتى أكون واضحة جداً، إن الغالبية العظمى من الـ ٩١ ٠٠٠ فرد من الجيش والـ ١٣ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة في بعثات الأمم المتحدة يعملون بشرف وبشجاعة، معرضين حياتهم للخطر يوميا لحماية أناس في بلدان بعيدة جداً عن بلدانهم. وهم لا يمارسون الانتهاكات الجنسية ولا يغضون الطرف عنها. ومعظم البلدان المساهمة بقوات جادة بشأن مسألة الجنود وضباط الشرطة الذين ينتمون إليها ويقترفون هذه الانتهاكات، مدركة أن الإفلات من العقاب على الاستغلال والانتهاك الجنسيين يقوض فعالية وحدات قواتها ككل، سواء كانوا يخدمون في بعثة للأمم المتحدة أو غيرها من البعثات.

ومع ذلك فإن حقيقة أن الكثيرين - الأغلبية الساحقة - منهم يخدمون بشرف هو ذاته ما ينبغي أن يدفع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة إلى تسليط الضوء على هذه الحالات والتحقيق فيها ومحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات. إن الذين يعملون بشرف هم الذين لديهم أكبر الحوافز لمنع ارتكاب القلة للأفعال المقززة من تشويه خدمة الكثيرين النبيلة. وعندما يرتكب حفظة السلام الاستغلال والانتهاك الجنسيين بإفلات من العقاب، فإن الذنب يقع فقط على حفظة السلام الذين يرتكبون تلك الأعمال النكراء أو القادة الذين يغضون الطرف عنها أو البلدان التي تخفق في إجراء

”صفعني وأجبرني على مواصلة السير على الطريق. ثم مزق ملابسي واستخدمها لتكبييل يدي خلف ظهري. فراماني أرضاً ووضع بندقيته جانبا وركبني ليغتصبي. وبعد أن انتهى، تركني بكل بساطة. ارتديت ملابسي وذهبت إلى المنزل.“

وفي عام ٢٠٠٥، قام صائغ أول تقرير للأمين العام (انظر A/59/710) عن هذه المشكلة، الأمير زيد، الذي يشغل الآن بطبيعة الحال منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتحذير المجلس هنا في هذه القاعة من أن الاستغلال والانتهاك الجنسيين

”من شأنهما أن يحملا في أذيالهما أخطر العواقب لمستقبل حفظ السلام إذا ما ثبت عجزنا عن حل هذه المشكلة.“ (S/PV.5191، صفحة ٤)

وما زال الأمر ذاته صحيحا حتى هذا اليوم، والعواقب الوخيمة للعجز عن حل هذه المشكلة - لبعثات حفظ السلام وللأمم المتحدة وللعديد من الأفراد مثل الفتاة البالغ عمرها ١٤ سنة في بامباري - ما زالت تتزايد. وقد كنا نعرف كيف نحل المشكلة حينئذ، ونعرف كيف نحلها الآن. ولا يمكننا الانتظار أكثر من ذلك. وقد عرضت الأمم المتحدة مشروع قرار لمجلس الأمن لكي تتحمل مسؤوليتنا عن معالجة هذه المسألة الخطيرة كخطوة فورية. ونحث جميع أعضاء المجلس على تأييده.

السيد ليو جيبي (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما نشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية.

منذ بداية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تضطلع بدور هام في صون السلام والأمن الدوليين. وحتى الآن، شارك مئات الآلاف من حفظة السلام، من أكثر

وفي أواخر شباط/فبراير، أُعيد إلى الوطن كال أفراد وحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية - وهي المرة الأولى على الإطلاق التي تعيد فيها الأمم المتحدة إلى الوطن وحدة كاملة بسبب الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكان ذلك إجراء صحيحا. فهو يبعث برسالة واضحة إلى جميع البلدان بأن العواقب ستترتب عن عدم معالجة هذه المشكلة الخطيرة. ولكن ما كان لذلك الأمر أن يتأخر بتاتا كل هذه المدة الطويلة. فقد أُبلغ مجلس الأمن بأن الوحدة ستُعاد إلى الوطن، ولكن إعادتها إلى الوطن تأخرت لأسباب عملية. ذلك أمر غير مقبول. والتجربة ينبغي أن تدفعنا جميعا إلى التساؤل: ماذا كان سيقع لو أرسل أولئك إلى وطنهم قبل ذلك؟ كم عدد الأطفال الذين كانوا سيُنحون من مقاساة انتهاكات لا توصف ينبغي ألا يقاسيها أي طفل أبدا، يضطرون لتحمل أثرها طيلة حياتهم؟

ويجب علينا أن نفعل أفضل من ذلك لهؤلاء الضحايا. وهذا لا يعني إحقاق العدالة فحسب، ولكن أيضا ضمان حصولهم على الرعاية التي يحتاجون إليها ويستحقونها في أعقاب هذه الجرائم، في الأجلين القصير والطويل. وقد اقترح الأمين العام إنشاء صندوق استئماني لدعم تقديم الخدمات الخاصة للضحايا سيستقطع المدفوعات من الأفراد الذين تمت إعادتهم إلى الوطن وتحويل الأموال إلى الضحايا. وينبغي أن نتحرك سريعا مع إنشاء هذا الصندوق.

وفي الختام، أود أن أحكي قصة إحدى الضحايا المزعومين، وهي فتاة عمرها ١٤ عاما تعيش في بامباري، في جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد قالت مؤخرا لإحدى منظمات حقوق الإنسان أنها، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت تسير على طريق بالقرب من إحدى قواعد حفظة السلام عندما اعترض سبيلها جندي مسلح تعرفت على بزته لأنها تشبه بزة حفظة السلام من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقالت،

من ٢٠ بلداً، في ٦٩ بعثة لحفظ السلام. وضحي أكثر من ٣٠٠٠ من حفظة السلام بأرواحهم أثناء أدائهم لواجبهم. وهم يستحقون أن نتذكرهم إلى الأبد.

وعلى الرغم من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قدموا إسهاماً كبيراً، فإن ثلث منهم يشته بارتكابهم أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعض البلدان. وهذا الأفعال تقوض على نحو خطير سمعة عمليات حفظ السلام، ويتعارض مع مقصد تلك العمليات ويشوه بشكل خطير الصورة العامة للأمم المتحدة. وتؤيد الصين الأمين العام والأمانة العامة في السعي إلى وضع سياسة لعدم التسامح مطلقاً مع حفظة السلام في المتورطين في أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونؤيد قيام المجتمع الدولي باتخاذ التدابير المضادة

ثالثاً، هناك حاجة إلى تحسين الإدارة ورفع مستوى المعايير. وتحمل الأمانة العامة مسؤولية هامة عن تحسين وتعزيز نشر عمليات حفظ السلام. ويجب عليها أن تواصل تعميق إصلاح عمليات حفظ السلام من خلال وضع قواعد ومبادئ توجيهية لحفظة السلام الشامل، والقيام بتحسين شامل لمعايير نشر عمليات حفظ السلام وإدارتها، وتعزيز الاتصالات مع البلدان المتضررة والبلدان المساهمة بقوات بهدف التأكد من أن كل فرد من حفظة السلام المنتشرين في منطقة البعثة يتقيد بدقة بالمعايير الأخلاقية، ويمثل للقانون، ويحافظ على الانضباط، ويحترم السكان المحليين.

رابعاً، بناء القدرات في البلدان المساهمة بقوات يجب أن يتعزز. فالبلدان المساهمة بقوات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن أعمال حفظة السلام الذين تقوم بنشرهم. ويجب عليها أن تعزز التدريب قبل النشر للتأكد من أن حفظة السلام منضبطين جيداً وقادرين على الاضطلاع بولاياتهم. كما يجب على الجهات المعنية أن تولي الاهتمام للصعوبات الحقيقية التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات، لا سيما البلدان من العالم النامي. ويجب عليها أيضاً أن تزيد حجم المساعدة المقدمة في منطقة حفظ السلام وأن تعزز تعزيزاً شاملاً بناء القدرات في تلك البلدان. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعزز تعاونه مع البلدان المساهمة بقوات من خلال المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية ويقدم لها المساعدة التقنية،

أولاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً كبيراً لهذه المشكلة ومكافحتها بحزم. وينبغي للأطراف المعنية أن تولي أهمية كبيرة لمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يقترنها حفظة السلام، للحفاظ على سمعة ومصداقية الأمم المتحدة وعلى كفاءة التطوير السليم لعمليات حفظ السلام. ويتعين على مجلس الأمن والهيئات الأخرى، بما في ذلك الأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات، والدول المعنية، تعزيز التعاون، والتنفيذ الكامل لسياسة عدم التسامح مطلقاً، والحزم في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعدم تأييد هذه الأفعال، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتحقيق العدالة للضحايا.

ثانياً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد سياسة متكاملة تجمع بين العقاب على هذا السلوك ومنعه. فالملاحقة القضائية وحدها لا يمكن أن تحل المشكلة. وينبغي للأطراف المعنية أن تولي الأهمية لتعزيز الجهود الوقائية والسعي إلى القضاء على الأسباب الكامنة وراء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن الأهمية بمكان تحليل شامل لمختلف الظروف التي تؤدي إلى الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي كل مرحلة

وقد استمعنا اليوم إلى أسوأ مما يمكن تصوره من ممارسات إساءة استخدام الثقة، وهي تتمثل في التصرفات المثيرة للاستهزاء من قلة من الأفراد إلا أنها أصبحت تهدد سمعة الأمم المتحدة برمتها الآن. وتمثل هذه الأفعال الشنيعة خيانة للثقة التي يوليها نفس الأشخاص المحتاجين إلى الحماية في الأمم المتحدة، وهم نفسهم الأشخاص الذين عانوا من صدمات النزاعات. وهذه الجرائم بمثابة سرطان في جسد منظومتنا.

فالقصاص الواردة من جمهورية أفريقيا الوسطى مروعة للغاية في هذا الصدد، ولا يمكننا غض الطرف عنها أبداً. وليس يسعنا التستر وراء الأسماء المختصرة. فليس هذا ما يطلق عليه إيجازاً عبارة "SEA" بل هو انتهاك واستغلال يتمثلان في اغتصاب النساء والفتيات واستغلالهن جنسياً. وقد استمر ذلك في الظل لفترة طويلة جداً وظل متوارياً خلف الشائعات وعدم الكفاءة، بل وبالتواطؤ أيضاً. وقد سلطنا اليوم الضوء على هذه العتمة بعد لأي وطول انتظار، ويتعين علينا الآن أن نثبت قدرتنا على منع حدوثه أبداً. ويجب علينا جميعاً الاضطلاع بدور في ذلك. ولا يمكننا الزعم بأن هذه مسألة تخص بلدانا أخرى وأنها لا تمسنا في شيء. وحين تصبح سمعتنا الجماعية عرضة للخطر فإنه يتعين علينا اتخاذ إجراءات جماعية أيضاً.

وسوف يخضع جميع أفراد قوات المملكة المتحدة الذين سيتم نشرهم في جنوب السودان والصومال للفحص الدقيق فضلاً عن تدريبهم على نحو مكثف قبل النشر، بحيث يشمل التدريب الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وآمل أن تحذو هذا الحذو جميع البلدان المساهمة بقوات.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة أيضاً تحمّل نصيبها من هذه المسؤولية. ونرحب بالتوصية الحازمة من قبل الأمين العام بسحب الوحدات التي تواجه ادعاءات موثوقة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونؤيد عزمه على تسمية

مثل تدريب الموظفين، والتحسين الشامل لنوعية الأفراد على مستوى الإدارة وكذلك القدرة العامة لعمليات حفظ السلام. السيد ريكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أنا ممتن جداً للأمين العام لإلحاحه على إثارة هذه القضية في مجلس الأمن، وعلى إحاطته الإعلامية اليوم.

على مدى نحو ٧٠ سنة، كان حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ذوو الخوذ الزرق الباهتة يدلون على العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة.

وفي الـ ١٦ بعثة الجارية اليوم علاوة على الـ ٥٤ السابقة لها، ما فتئ سائر أفراد حفظ السلام يقدمون الوجه الإنساني للمنظمة وللمبادئ التي نجسدها. وقد دفع الكثيرون منهم أعلى ثمن في سبيل الدفاع عن تلك تلك المبادئ والحفاظ عليها. بداية، أود أن أعرب عن تقديري للـ ٣ ٤٤٤ فرداً من أفراد حفظ السلام الذين فقدوا أرواحهم منذ عام ١٩٤٨، بمن في ذلك الـ ١٠٤ أفراد من بلدي. ونعلم جميعاً السبب وراء ضرورة تضحياتهم، ما دام حفظ السلام محفوفاً بالمخاطر من حيث هو، لأنه يمثل صون الأمن الدولي فعلاً وليس قولاً. وحفظة السلام هم من يعطون الأمل والأمان لمن هم في أمس الحاجة إليهما في أحلك لحظات حياتهم في خضم الفوضى والنزاعات.

ولكي يتسنى لهم الاضطلاع بذلك الدور الحاسم، فلا مناص لحفظة السلام من التمتع بثقة أولئك الذين يسعون إلى حمايتهم. وحين تتطلع إحدى الفتيات إلى إحدى الخوذ الزرق، فإنها تفعل ذلك بدافع من الأمل وليس الخوف. وسرعان ما تقوض تلك الثقة في كل مرة يخفق فيها أي من حفظة السلام في الارتقاء إلى مستوى مبادئنا أو في إبداء التزاهة واللياقة المتوقعتين ممن يمثلون الأمم المتحدة.

ونولي أهمية كبيرة للعمل على مشكلة ارتكاب الانتهاكات، بما في ذلك الاعتداء الجنسي، من جانب وحدات وأفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام وموظفي الأمم المتحدة. ونعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع تلك الممارسات ووضع حد نهائي لها.

وليست أقل إثارة للقلق المعلومات المتعلقة بالحالات الصارخة من الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها جنود أجناب من خارج الأمم المتحدة تم نشرهم في مناطق النزاع بموافقة مجلس الأمن. وينبغي أن تحقق هذه الوحدات السلام والأمن في تلك الدول، شأنها في ذلك شأن أصحاب الخوذ الزرق. ونعرب عن رفضنا القاطع لإعطاء أي امتيازات استثنائية لهذه القوات قياسا إلى موظفي بعثات الأمم المتحدة. بل يجب أن تكون هناك مجموعة معايير موحدة للجميع في مكافحة هذا الشر.

وليس ثمة جديد في المشاكل المتصلة بالانضباط في عمليات الأمم المتحدة المنشورة في الميدان. فما فتئت هذه المسائل تناقش منذ سنوات عديدة في إطار الجمعية العامة، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فضلا عن اللجنتين الخامسة والسادسة. وقد أدمجت التدابير الوقائية والاستباقية أيضا في القرارات الصادرة عن الجمعية العامة على نحو منتظم تحت عنوان "المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات". وتتم في كثير من الأحيان المشاركة النشطة من جانب الجمعية العامة وممارسة التدريب التمهيدية والدورات التعريفية الموجهة للموظفين، والتي تنفذها الدول جنبا إلى جنب مع عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وقد أثمرت هذه التدابير بالفعل عن نتائج ملموسة.

ونرى أن من شأن مشاركة جميع الدول الأعضاء في عملية وضع التدابير هذه أن تحدد فعالية تنفيذها في الميدان على المستوى العملي. ويقع الدور الأساسي في ذلك على

وفضح البلدان المساهمة بتلك الوحدات، بل نؤيد تماما تعيين السيدة جين هول لوت، منسقة خاصة لاستجابة الأمم المتحدة لهذه الآفة الرهيبة.

ولكن ليست هذه سوى بداية لا أكثر. ومن الضروري أن تشهد الأشهر القادمة إجراء إصلاحات شجاعة في الأمم المتحدة. ويجب أن تشمل تلك الإصلاحات وضع نظام للإبلاغ عن الادعاءات شريطة أن يحظى بثقة المجتمعات المضيفة. ومتى تثبت الادعاءات هذه، يجب أن تتصرف الأمم المتحدة بسرعة وحزم في حدود الستة أشهر المحددة من قبل الأمين العام.

وقد تعهدت المملكة المتحدة بتخصيص أموال لمساعدة الأمم المتحدة والمنسقة الخاصة في هذه الجهود خلال هذا العام. وسوف يخصص جزء من تلك الأموال لإعادة بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها في المجتمعات المحلية المضيفة لحفظة السلام. وآمل أن تنضم إلينا الدول الأعضاء الأخرى في التعهد بتقديم الدعم المالي لهذا الغرض أيضا.

وإن علينا ألا ننسى أن أنظار العالم تتجه إلينا وتراقبنا اليوم. فلنكن واضحين في القول بأن هذا لا يمكن أن يستمر أبدا، ويجب ألا يستمر. وإن في تقرير الأمين العام نداء يقظة لا يمكن تجاهلها. فهو دعوة لنا جميعا لأن نفعل كل ما في وسعنا في اهتمامنا الجماعي هذا. وقد أصبحت سمعة حفظة السلام ومجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة على المحك. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية واضحة عن ضمان المساءلة واتخاذ الإجراءات اللازمة. وآمل أن نتمكن من اعتماد مشروع قرار مجلس الأمن قيد التفاوض في غضون الأيام المقبلة. وسيكون ذلك خطوة هامة إلى الأمام، غير أنها لن تكون الأخيرة.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية بشأن مسائل الانضباط والسلوك في عمليات حفظ السلام.

في ذلك الصدد لتوجيه الأمانة العامة للدول الأعضاء، فمن بين صفوفها يمكن أن يكون هناك أيضا أشخاص على قدم المساواة والقدرة على ارتكاب الجرائم.

وفي الوقت نفسه للأسف، لا تزال هناك مسألة كيفية التعامل مع الوحدات الأجنبية المكلفة من قبل مجلس الأمن بتنفيذ عمليات ترمي إلى تيسير تسوية حالات النزاع على أن يتوقع القيام بتلك العمليات بحسن نية. ونرى أنه ينبغي التحقيق في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب هذه القوات بصورة شاملة من قبل البلدان المساهمة بأولئك الأشخاص الذين تثبت إدانتهم، فضلا عن وجوب تقديمهم إلى العدالة.

لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب هنا. وإلا، سيكون على مجلس الأمن عاجلا أو آجلا النظر في مسألة سحب تلك السلطة منهم.

السيد أبو العطا (مصر): يؤكد وفد بلدي إدانته الشديدة لجرائم الاستغلال والابتزاز الجنسي. ويشدد على ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء للإجراءات اللازمة لمكافحة هذه الجرائم والقضاء عليها بصورة كاملة. مع بذل الجهود المطلوبة لمساعدة الضحايا التزاما من مصر وسائر أعضاء الأمم المتحدة بسياسة عدم التسامح إطلاقا مع تلك الحالات. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على النقاط التالية.

أولا، إن الجهاز المعني داخل الأمم المتحدة بمناقشة موضوعات السلوك والانضباط في عمليات حفظ السلام، بما فيها حالات الاستغلال والابتزاز الجنسي، هو الجمعية العامة، سواء من خلال اللجنة الخامسة أو اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وهو ما تؤكد حقيقة أن التقرير (A/70/729) الذي تفضل السيد الأمين العام بعرضه صباح اليوم أمام مجلس الأمن مرفوع بالأساس إلى الجمعية العامة، جهة الاختصاص الأصلية. وغني عن البيان، أن الجمعية العامة بما لديها من

عائق البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ما دامت لديها معلومات شاملة عن الأسباب التي تمنعنا عن الحد من هذه الإحصاءات المشينة ووضع حد لها.

وعلى الرغم من أننا ما زلنا نعتقد أن المسائل المتعلقة بالانضباط في عمليات حفظ السلام لا تتصل بصون السلم والأمن الدوليين، فقد أبدى الوفد الروسي تفهما عميقا منذ إطلاق مبادرة الولايات المتحدة لإرسال رسالة قوية بعدم إمكانية قبول الانتهاكات الجنسية من جانب وحدات الأمم المتحدة التي تعمل تحت إشراف مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، لا يزال مشروع القرار الذي تم تعميمه بعيدا عن أن يكون مثاليا. فهو يقترح نهجا انتقائيا يستثني من التدابير المقترحة موظفي الأمم المتحدة المدنيين والموظفين غير التابعين للأمم المتحدة على حد سواء.

في الوقت نفسه، ونتيجة للمفاوضات الجارية في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن ذلك الموضوع، فإن من الخطأ إحداث تضارب بين المجلس والجمعية العامة. وفي حين لا نقل بأي حال من الأحوال من خطورة الاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين ناقشهما اليوم، نود التنويه إلى أن المسؤولية الجماعية عن هذه الإجراءات على النحو الذي اقترحه الأمين العام وعدد من الدول ما تزال مثيرة للتساؤلات. ونرى من جانبنا أنه ينبغي أن ينصب التركيز على الجهود المبذولة بحسن نية للتعرف على مرتكبي تلك الجرائم وتحديد جرمهم، فضلا عن ضمان تقديمهم إلى المحاكمة.

وتتمثل مهمة هامة أخرى في اتخاذ خطوات لمنع وقوع هذه الجرائم وكفالة تدريب وفحص الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين الذين يتم نشرهم في عمليات حفظ السلام. وتتحمل البلدان المساهمة بقوات العبء الرئيسي في المسائل المتعلقة بالقوات وأفراد الشرطة. وبالنسبة للموظفين المدنيين، فإن المسؤولية تقع على عاتق الأمانة العامة. ولا نرى أي مبرر

تمثيل لجميع أعضاء الأمم المتحدة، بما فيها البلدان المساهمة بقوات، هي الكيان الأقدر على مناقشة حالات الاستغلال والابتزاز الجنسي من منظور واسع يأخذ في الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصلحة الرئيسيين.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): ترحب السنغال بمبادرة تنظيم هذه الجلسة، التي أتاحت لنا فرصة للاستماع إلى إحاطة من الأمين العام عن مزاعم ارتكاب موظفي الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. تأتي الجلسة بعد إصدار تقريره (A/70/729) المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره، الذي مكنا من فهم نطاق وواقع هذه الآفة على نحو أفضل.

بالإضافة إلى إلحاق الضرر بصورة ومصداقية المنظمة، فإن هذه الأفعال تغطي للأسف على الجهود الجديرة بالثناء والأعمال البطولية التي يضطلع بها عشرات الآلاف من جنود السلام، على حساب حياتهم في بعض الأحيان. ولهذا السبب، تؤكد السنغال مجددا التزامها بسياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقا وتعرب عن بالغ القلق إزاء الزيادة في عدد حالات المزاعم الجديدة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي زادت من ٨٠ حالة في عام ٢٠١٤ إلى ٩٩ في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، يأسف وفدي لأن النسبة المئوية للمزاعم المتعلقة بأفعال جنسية ضد القصر أو العلاقات الجنسية مع البالغين بغير التراضي زادت أيضا من ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٥.

هذا الوضع المؤسف للغاية، الذي وصفه لنا الأمين العام للتو، يجعل جهودنا الدؤوبة الجريئة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين للفئات الضعيفة من السكان على يد أفراد مكلفين بحمايتهم والمعاينة عليها، ضرورة أكثر من أي وقت مضى. وغني عن القول إن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في المزاعم الموجهة

ثانيا، إن أي تناول لحالات الاستغلال والابتزاز الجنسي في عمليات حفظ السلام يجب أن يمتد إلى جميع العمليات التي يرخص بها مجلس الأمن. كما يجب أن يتناول كافة العاملين في الأمم المتحدة، دون تمييز. إن التعامل المنصف مع حالات الاستغلال والابتزاز الجنسي يبعث برسالة لكل من تسول له نفسه ارتكاب هذه الجرائم، بأنه لا مجال للتفرقة بين الضحايا بناء على هوية مرتكبي الجرائم أو جنسياتهم أو انتماءاتهم أو الكيانات التي يتبعوها.

ثالثا، إن مصر ترى أن حالات الاستغلال والابتزاز الجنسي لا يجب أن تستخدم كأداة للنيل من البلدان المساهمة بقوات أو التشهير بها أو التقليل من حجم التضحيات التي تقدمها من أجل إحلال السلام وحماية المدنيين. إذ تظل حالات الاستغلال الجنسي حالات فردية ولا تتعدى العشرات ضمن قوات تزيد على ١٠٠.٠٠٠ كما أنها لا تمثل سلوك الدول المساهمة بقوات. ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلدي يؤكد اعتراضه على سياسة العقاب الجماعي للقوات التي تضحي بحياتها من أجل تنفيذ ولايتها في ظروف بالغة الصعوبة.

رابعا، إن السبيل الأمثل لمكافحة هذه الجرائم هو من خلال قيام الدول المعنية بالتحقيق بشكل عاجل في مزاعم حالات الاستغلال والابتزاز الجنسي. وإبلاغ الأمين العام بنتائج التحقيقات في أقرب فرصة ممكنة، وضمان الفصل بين معسكرات الأمم المتحدة والسكان، والحرص على قصر فترة تدوير القوات وتوفير الظروف المعيشية الملائمة لها.

إننا وإذ نقدر حرص الأمين العام على إطلاع مجلس الأمن على تصوراتنا بشأن سبل مكافحة حالات الاستغلال

على جميع المستويات من تحسين فهمهم ولا سيما ضمان احترام التزاماتهم في مجال القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تمكنت السنغال، بفضل تعاونها المستمر مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة "إنقاذ الطفولة" غير الحكومية، من تنظيم عدة حلقات دراسية ودورات تدريبية، بما في ذلك حول القانون الدولي الإنساني واحترام حقوق الطفل. كما أنشأنا، على مستوى رئيس أركان الجيش، لجنة معنية بحقوق الطفل وحمايته، وهي مسؤولة عن تنفيذ وتنسيق أنشطة تدريب القوات العسكرية في مجال القانون وحماية الأطفال قبل النزاعات وأثناءها وبعد انتهائها. وفي هذا الصدد، تم النص على اتخاذ تدابير تأديبية صارمة ضد مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ولا سيما في حالات العنف أو الانتهاك أو الاغتصاب. وتشمل هذه التدابير، في جملة أمور، عقوبة السجن والإعادة إلى الوطن والتسريح من الجيش أو الدرك والمحاكمة أمام محاكم مدنية أو عسكرية. وذلك يؤكد الأهمية التي يوليها بلدي للتدريب والإعداد اللازم لقواتنا قبل نشرها.

ولذا، أدعو شركاءنا الثنائيين والإقليميين والمتعددي الأطراف إلى الوقوف بجانب البلدان المساهمة بقوات ودعمها في جهودها الرامية إلى منع الانتهاكات والاعتداءات الجنسية، ولا سيما في مجالي التدريب والإعداد السابقين لنشر القوات.

وفي الختام، أود التأكيد مجدداً بوضوح على أن السنغال، إذ تضع في اعتبارها احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين في أوقات النزاع، لا تزال مصممة على التأكد من أن أفراد جيشها، المعروف جيداً بطابعه المهني والجمهوري، يتقيدون تقيداً صارماً بهذه المبادئ في مسارح العمليات.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن

ضد أفرادها العسكريين والبدء، عند الاقتضاء، في الإجراءات الجنائية وإبلاغ الأمم المتحدة في الوقت المناسب بالتقدم المحرز في التحقيقات ونتائجها.

وفي مواجهة هذه الآفة، علينا تعزيز إجراءاتنا عن طريق إعطاء مكان الصدارة لنهج بناء ووقائي ومسؤول وحاسم. ويجب علينا أيضاً تقديم المسؤولين عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى العدالة. غير أنه، فيما يتعلق بالتدابير التي نعتمدها، سيتعين علينا أن نكفل عدم وقوع الأبرياء ضحية للعقاب الجماعي على جرائم الأفراد، حتى ونحن نكفل احترام كرامة وحقوق الضحايا.

وتود السنغال، بوصفها بلداً رئيسياً مساهماً بقوات وبأفراد شرطة، أن تؤكد مجدداً التزامها باتخاذ جميع التدابير اللازمة للاضطلاع على نحو كامل بالمسؤوليات المناطة بها في هذا المجال. يعكس هذا الالتزام المثل الأعلى الذي يركز عليه عملنا في مجال حفظ السلام، أحد المبادئ الرئيسية التي تؤكد عليها بوضوح خطة عمل رئيس أركان القوات المسلحة السنغالية لعام ٢٠١٦، التي وضعت في إطار تدريب الأفراد العسكريين في مجالي الحقوق وحماية الأطفال:

"على القوات المسلحة السنغالية، داخل حدودنا وخارجها على السواء، واجب ألا تكون من مرتكبي الانتهاكات. بل، يجب أن تكون حماة الفئات الضعيفة: النساء والأطفال."

وفي هذا الصدد، يسرني ذكر أنه بالنسبة للسنغال فإن حماية المدنيين في مسارح انتشار قواتنا تشكل جوهر وجودها.

وهذا هو السبب في التزام القوات المسلحة السنغالية التزاماً حازماً بإدماج قانون النزاعات المسلحة في ما تقوم به من تدريب وتخطيط وتنفيذ للعمليات. والهدف هو تمكين الرجال والنساء المشاركين في عمليات حفظ السلام في الميدان

تؤكد ماليزيا من جديد أيضاً الدور المحوري الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي كلفها عموم الأعضاء بالتداول بشأن جميع القضايا المتصلة بعمليات الأمم المتحدة للسلام. ومن المهم أن تكون جهودنا المتوازنة متكاملة مع تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتحقيق المساءلة والتخفيف من الأضرار التي تلحق بالفئات الضعيفة.

ولا يمكن أن تتحقق مساءلة مرتكي أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين في وضع محاط بالسرية. ولذلك، فإننا نؤيد تدابير الأمين العام الرامية إلى زيادة الشفافية في عملية المساءلة. ومع ذلك، فإننا نكرر تأكيد أن الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، تتحمل المسؤولية الأساسية عن مساءلة أفرادها عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن أجل القيام بذلك، يجب على الأمم المتحدة نقل المعلومات والأدلة الموثوقة بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الوقت المناسب إلى الدول الأعضاء من أجل اتخاذ إجراءات لاحقة بشأنها.

وترى ماليزيا أن تحسين إجراءات التحقيق في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين يعزز عملية المساءلة. ولذلك، فإننا نؤيد المبادرات من هذا القبيل، بما في ذلك إنشاء أفرقة استجابة فورية في بعثات حفظ السلام لجمع الأدلة وحفظها واعتماد إطار زمني مدته ستة أشهر للانتهاء من تحقيقاتها.

ونؤكد من جديد أن ماليزيا تنفذ سياسة صارمة تقوم على عدم التهاون مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين لقواتنا لحفظ السلام. ويخضع جميع حفظة السلام الماليزيين لتدريب إلزامي سابق للانتشار يجري خلاله تقديم نماذج وإحاطات محددة لزيادة الوعي بالأعمال التي تشكل استغلالاً وانتهاكاً جنسيين وبعواقب ارتكاب هذه الأعمال. ولدينا أيضاً قوانين وطنية لضمان مقاضاة ومعاقبة أفراد حفظ السلام

مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التدابير المتخذة لتعزيز استجابة المنظمة، على النحو المبين في تقريره (A/70/729) المقدم إلى الجمعية العامة. ويظهر حضور الأمين العام اليوم التزامه الواضح بالتصدي لهذا التحدي الذي يهدد بأن يلقي ظلالاً قاتمة لمدة طويلة على سمعة المنظمة. ونرحب بالكثير من الرسائل التي أشار إليها في مواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، كما قال عن حق، لكفالة أن تصبح الأمم المتحدة واسطة الأمل لأضعف الفئات.

كما نخطط علماً بالنتائج والتوصيات بشأن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين الواردة في مختلف التقارير والاستعراضات، وآخرها تقرير فريق الاستعراض المستقل الخارجي الرفيع المستوى المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب قوات حفظ السلام الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشعر بالقلق على نحو خاص إزاء النتائج التي تم التوصل إليها بشأن تجرؤ المسؤولية داخل منظومة الأمم المتحدة وننظر إلى الافتقار إلى التنسيق، وهو أمر مثير للقلق، بوصفه فجوة رئيسية تحتاج إلى المعالجة. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السيدة جين هول لوت منسقة خاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك، ونتطلع إلى مواصلة تلقي معلومات مستكملة حول التوصيات وتنفيذها.

ونعتقد أن الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا يمكن معالجتهما منفردتين. فالأمر يتطلب الالتزام الجماعي والمتضافر والإرادة السياسية لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونؤيد النية لمعالجة مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين بطريقة أوسع نطاقاً وأكثر منهجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ننوّه بمشروع قرار مجلس الأمن، المقدم بمبادرة من وفد الولايات المتحدة، وسنعمل بشكل بناء في ما يتعلق به.

إن المعرفة هي أفضل دفاع وتوفير التدريب لأفراد حفظ السلام لا يمكن المبالغة في أهميته بوصفه من وسائل الوقاية. ولذلك، فإننا ندعو أيضاً إلى التدريب الإلزامي السابق للإيفاد في مجال حماية الطفل، بالإضافة إلى التدريب على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ونؤيد مبادرة الأمين العام التي يدعو فيها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى إصدار شهادات امتثال.

هناك توجه لمناقشة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إطار مجرد، من حيث الأعداد والنسب المئوية مما يجعلنا بعيدين عن واقع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولمعالجة المسألة على نحو شامل، دعونا نذكر أن هؤلاء أناس حقيقيون - أمهات وبنات وآباء وأبناء - يكابدون الألم والأذى بسبب الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجب على المجتمع الدولي ضمان حصولهم على الاهتمام اللازم، بما في ذلك تقديم المساعدة الطبية والنفسية. ويجب أن يكونوا أولويتنا في السعي إلى تحقيق المساءلة.

أود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على استعداد وفد بلدي للعمل عن كثب مع أعضاء المجلس وغيرهم من الشركاء وأصحاب المصلحة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فضلاً عن الأمانة العامة، لمعالجة أهدافنا المشتركة. إن التعهد الذي يقطعه جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، المعنون "نحن حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة"، يعرف ذوي الخوذ الزرق على أنهم التجسيد لتطلعات جميع شعوب العالم إلى السلام. إن توقعات المجتمع الدولي والسكان المحليين الذين يتم إرسالهم لحمايتهم مرتفعة للغاية. وهذا هو السبب في أن مواجهة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وما يعقب ذلك من عدم اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات أمر مؤلم جداً.

الماليزيين على إساءة السلوك على نحو جسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونأمل أن تؤدي التدابير القوية التي أعلنها الأمين العام لتعزيز المساءلة عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين بما في ذلك فرض جزاءات على الذين يرتكبون أفعال سوء السلوك وعلى الذين لا يتخذون إجراءات ضدهم، إلى إحداث أثر رادع وتنشيط جهود الوقاية على أعلى مستوى.

وننوه أيضاً بقرار الأمين العام لإعادة الوحدات إلى أوطانها عندما يكون هناك غلط واضح من الانتهاك أو عدم الاستجابة لادعاءات سوء السلوك، الأمر الذي نعتبره تدبيراً يلجأ إليه كملاذ أخير. وفي نفس الوقت، ندعو الأمين العام إلى أن يصدر معايير ومبادئ توجيهية واضحة في اتخاذ هذه القرارات والعمل على نحو بناء مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة حول هذه المسألة.

ويجب ألا ننسى أن الدافع لمناقشتنا اليوم هو الأعمال البشعة ضد الأطفال التي ارتكبتها قوات حفظ السلام الدولية، من الأمم المتحدة ومن غيرها، في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن سلسلة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضد الأطفال وعدم توفير المساعدة الحسنة التوقيت بعد ذلك إلى الضحايا تبرز الحاجة المستمرة إلى التوعية بشأن مسألة حماية الأطفال وتعميمها في عمليات حفظ السلام. ونحث قيادات البعثات على إرساء ثقافة حماية الطفل في بعثات حفظ السلام، ونؤكد على أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به المستشارون في مجال حماية الأطفال في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضد الأطفال والتصدي لهما. إن آلية الرصد والإبلاغ المنشأة ضمن إطار مجلس الأمن المتعلق بالأطفال والتزاع المسلح ينبغي الاستفادة منها لجمع وتحليل المعلومات عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتعلق بضحايا من الأطفال لكفالة إمكانية اتخاذ إجراءات المتابعة الضرورية.

عدم التهاون مطلقاً وأن تحافظ على شرف الغالبية العظمى من حفظة السلام الذين يضطلعون بمهامهم بجدية.

وتدعم اليابان، وستواصل دعم، جهود الأمين العام في التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين من خلال تقديم إسهامات ملموسة. ويتمثل أحد هذه الإسهامات في تقديم الدعم المالي لتوفير التدريب الإلكتروني لجميع فئات حفظة السلام. فمن دون التدريب الكافي، لا يمكن لأي موظف ميداني الحفاظ على مستوى رفيع من السلوك والانضباط. وبدعم من اليابان، سيجري تدريب حفظة السلام في إطار برنامج الأمم المتحدة للتعليم الإلكتروني المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والذي من المقرر أن يبدأ في أيار/مايو ٢٠١٦. ونحن مقتنعون بأن هذا البرنامج سيكون خطوة حازمة في سبيل القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ويتمثل إسهام ملموس آخر تدرس اليابان تقديمه في مجال دعم الضحايا. فكما أوصى الأمين العام، من الضروري توفير المساعدة المتخصصة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وخلال مؤتمر القمة الثاني بشأن حفظ السلام الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي، أعربت اليابان عن التزامها بدعم برنامج للإجراءات التصحيحية لصالح ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونرحب بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بإنشاء صندوق استئماني لدعم الضحايا ونحن على استعداد للنظر في المقترح.

أود أن أختتم بياني بالقول إن علينا جميعاً - الأمانة العامة ومجلس الأمن والدول الأعضاء كافة - التعاون في التصدي لسوء السلوك المخزي من هذا القبيل عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة لصالح كل من الضحايا وحفظة السلام. وستواصل اليابان دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا المجال. وتأمل اليابان أيضاً في أن يعتمد المجلس مشروع القرار هذا في أقرب وقت ممكن.

غير أنه لا يمكننا عموماً العمل للتغلب على أوجه القصور لدينا، إلا إذا كنا أمناء في التعامل معها. وعندها فحسب، يمكننا أن نرقى إلى مستوى المثل العليا التي نسعى إلى دعمها.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على إحاطته الإعلامية، التي شددت على ثلاث نقاط: إنهاء الإفلات من العقاب، وحماية الضحايا ودعمهم، وكفالة المساءلة.

من المؤسف أن الادعاءات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام مستمرة. ووفقاً لتقرير الأمين العام (A/70/729) الصادر في الأسبوع الماضي، فقد تم تلقي ٦٩ ادعاء في عام ٢٠١٥. وإذ نضع في اعتبارنا أن حفظة السلام يتم نشرهم لحماية الناس وأنهم يمثلون في بعض الأحيان الأمل الأخير لمن يعانون في خضم الصراعات، فإن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل حفظة السلام أمر غير مقبول على الإطلاق. ومن غير المقبول أيضاً أن يلحق الاستغلال والانتهاك الجنسيان هذا الضرر البالغ بمصداقية الأمم المتحدة. ومن ثم، فإن اليابان تؤيد بقوة سياسة عدم التهاون مطلقاً التي يتبناها الأمين العام وتعتقد أنه يجب اتخاذ تدابير فعالة حتى نضع نهاية لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

واليابان تؤيد قرار الأمين العام بإعادة أفراد الوحدات، التي تشهد نمطاً واضحاً من سوء السلوك، إلى الوطن. والهدف الرئيسي من هذا التدبير ليس توجيه أصابع الاتهام إلى الوحدات، ولكن حث البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على اتخاذ إجراءات. وعلينا أن ندرك أن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين وأنها يجب أن تتخذ الإجراءات المناسبة حيال هذه الادعاءات وأن تحاسب الأفراد المسؤولين عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالقيام بذلك، يمكن للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أن تبرهن على التزامها بسياسة

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود التي يبذلها والتدابير التي يتخذها بهدف مكافحة الاعتداء الجنسي داخل الأمم المتحدة. وترحب فرنسا بتصميمه وجهوده المثالية للتعبة من أجل اتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الأمم المتحدة.

إن الاعتداء الجنسي الذي يرتكبه أصحاب الخوذ الزرق، من العسكريين وأفراد الشرطة على السواء، وكذلك موظفو الأمم المتحدة المدنيون والقوات الدولية التي لا تعمل تحت قيادة الأمم المتحدة، هو أمر غير مقبول. ولذلك، فإن فرنسا تؤيد مشروع قرار مجلس الأمن قيد النظر بشأن الاعتداء الجنسي. ولهذا السبب أيضا، تؤيد فرنسا الجهود التي يبذلها الأمين العام بهدف مواصلة تعزيز سياسة عدم التهاون مطلقا من خلال مقترحات ملموسة. وقد نُفذ عدد منها بالفعل؛ فيما لا يزال النظر مستمرا في مقترحات غيرها في محافل أخرى. وهذه التبادلات وهذا الزخم أمر إيجابي ومشجع في ما يتعلق بمستقبل عمليات حفظ السلام.

إن سياسة عدم التهاون مطلقا إزاء الاعتداء الجنسي يجب أن تُطبق على جميع المستويات؛ أولا، على مستوى الأمم المتحدة، يجب تطبيقها على أرض الواقع. ففي عمليات حفظ السلام، سيجعل اتخاذ عدة تدابير تنفيذية تغيير الحياة اليومية للسكان المحليين أمرا ممكنا: إعادة الوحدات المشتبه في ارتكاب أفرادها للعنف الجنسي إلى الوطن وتعيين مسؤولي اتصال داخل عمليات حفظ السلام لمنع الاعتداء الجنسي وبذل جهود بهدف تحسين الدعم المقدم إلى الضحايا. وجميع هذه الخطوات ستسهم في تغيير ثقافة وواقع عمليات حفظ السلام.

ومع ذلك، فإن عدم التهاون مطلقا لا يخص أصحاب الخوذ الزرق وحدهم. وللأسف، فإن من بين الموظفين المدنيين في برامج ووكالات الأمم المتحدة من يرتكبون أيضا أعمال

اعتداء جنسي، بما في ذلك أولئك المكلفون بتلبية احتياجات أكثر الفئات ضعفا - أي اللاجئين والمشردين. ومن ثم، فإن فرنسا تدعو إلى زيادة اليقظة وتكثيف الجهود، من خلال تكييف الهياكل الأساسية والوسائل، لزيادة حماية هذه الفئات التي تعاني غالبا من الفقر المدقع والضعف الشديد والتي يقاسي أفرادها صدمات نفسية جراء العنف الصراع. ونحن مطالبون بتوفير حماية خاصة للنساء والأطفال الذين يشكلون الأهداف الأولى لمختلف أعمال الاعتداء والعنف والاستغلال في مخيمات ومواقع اللاجئين والمشردين.

ويجب بدء تطبيق سياسة عدم التهاون مطلقا على مستوى الأمم المتحدة، ولكن عدم التهاون مطلقا ينطبق أيضا على الصعيد الوطني. فمن مسؤولية كل دولة اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الاعتداء الجنسي، وكذلك لتقديم المشتبه في ارتكابهم هذه الاعتداءات للعدالة. وهذا هو ما نفعله في فرنسا.

أما فيما يتعلق بالوقاية، فإن أفراد قوات الأمن في فرنسا يخضعون بصورة منهجية لعملية تدقيق بخصوص ماضيهم على صعيد احترام حقوق الإنسان، وذلك تمشيا مع السياسة التي تشترطها الأمم المتحدة. كما يتلقى أفراد قوات الأمن لدينا تدريباً منهجياً على حماية حقوق الإنسان ومكافحة الاعتداء الجنسي قبل نشرهم. وتعترم فرنسا أيضاً تعزيز نظامها المتعلق بالتدريب والوقاية في إطار قواتها الأمنية. ويسر فرنسا كذلك أن تعلن أنها ستسهم في تمويل مكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، السيدة جين هول لوت. ونرحب ترحيباً حاراً بتعيينها.

وفي ما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، فإن فرنسا تنشر، استجابة لطلب الأمين العام، ضباط تحقيق وطنيين داخل وحداتها للتصدي بسرعة للادعاءات. وعلاوة على ذلك، فإنه بمجرد الإبلاغ عن الادعاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى، شرعت سلطات العدالة الفرنسية في إجراءات قضائية لتسليط

الضوء على الحالة. ولا بد من إقامة العدل في حالة التأكد من هذه الادعاءات، وذلك بطريقة تراعي المبادئ الأساسية للقانون، مع احترام استقلال السلطة القضائية.

ويجب تطبيق سياسة عدم التهاون مطلقا أيضا على الصعيد الإقليمي. فالمنظمات الإقليمية ليست بمنأى، للأسف، عن ادعاءات الاستغلال الجنسي. ولهذا السبب، من الضروري اتخاذ إجراءات على هذا المستوى أيضا، لا سيما وأن هذه المنظمات غالبا ما تمثل جهات شريكة رئيسية للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. وبالتالي، فإننا ندعو الاتحاد الأفريقي، الذي يضم بلدانا مساهمة بقوات في الأمم المتحدة ومن خلال بعثاته الخاصة، إلى اتخاذ إجراءات سواء على الصعيد الإداري أو التنفيذي بخصوص أصحاب الخوذ الزرق، من أجل تعزيز تعاونهم مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل.

إن هذه المناقشة المفتوحة هي بمثابة نقطة اللاعودة بالنسبة لعمليات حفظ السلام. فلم يعد بإمكانها أن تغض الطرف وتلتزم الصمت حيال الاعتداء الجنسي. واليوم، يتكلم المجلس علنا من أجل كسر دائرة الصمت والوصم اللذين يثقلان كاهل الضحايا وإرسال رسالة أمل إليهم.

أخيرا، أود أن أهي بنبرة تشجيع وشكر لعشرات آلاف الجنود وضباط الشرطة، من الأمم المتحدة أو غيرها، الذين لم توجه ضدهم هذه المزاعم، والذين عرضوا حياتهم للخطر، من أجل إنقاذ الآخرين. فليعلموا أننا لا نريد وصمهم بما فعل غيرهم. بل على العكس من ذلك، نريد أن نؤكد لهم بأنه بوسعهم الاستمرار في القيام بعملهم بالفعالية المطلوبة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد جلسة اليوم، ونحن ممتنون للموقف الذي اتخذته الأمين العام في تقريره بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/70/729)، الصادر في شهر شباط/فبراير، نظرا لأهميته الملحة بالنسبة

لمسألتي المصادقية والدعم المعنوي لعملياتنا الخاصة بحفظ السلام.

وكما يشير التقرير إلى ذلك، فإن هذه الإجراءات تنافي وتقوض روح الأمم المتحدة والغرض بالذات الذي أنشئت من أجله بعثاتها، والمتمثل في حماية سكان البلدان الذين يواجهون أوضاعا هشة للغاية، وحالات الفقر الناجمة عن الصراعات. وبالإضافة إلى المعاناة الناجمة عن سياق الحرب وعدم الاستقرار، هناك حقيقة تعرض أشخاص للخطر جراء احتمال استغلال أفراد أرسلوا للتخفيف من حدة تلك الحالات، للظروف وارتكابهم لهذا النوع من الجرائم، مما لا يؤدي إلا إلى المزيد من اليأس في صفوف المتضررين، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال، وإلى رفض وجود بعثات حفظ السلام الدولية.

وتعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين في سياق النزاع المسلح تمثل أكثر من مجرد مسألة انضباط. حيث أنها تشكل ظاهرة مخزية قد تنتهك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد أن فنزويلا تدين بشكل قاطع أي حادث استغلال وانتهاك جنسيين يرتكبه أفراد أي قوة أجنبية، سواء كانت عسكرية أو شرطية أو مدنية، منتشرة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وكذلك أفراد منظمنا الذين لا يعتبر بأنهم منتشرين في مثل هذه العمليات.

إننا ندرك مختلف أنواع العمليات الميدانية الجارية في إطار ولايات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، ومختلف الأفراد الذين ينفذون مهام في إطارها، من أفراد مدنيين وعسكريين وأفراد شرطة منتشرين وغير منتشرين، والاختلافات بين أولئك الذين يتحملون المسؤولية عن اتخاذ التدابير اللازمة للمعاقبة على ارتكاب هذه الجرائم. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه رغم الاختلافات والتعقيدات البيروقراطية، ما هو أساسي هنا

لضحايا وتحقيق أغراض عمليات حفظ السلام. ومن المهم أيضا ضمان استرشاد أي تحقيق أو جزاء بمبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية والحياد. ولا ينبغي أن يتلقى أي بلد معاملة مميزة، ويجب ألا يكون هناك فرق بين الشمال والجنوب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ثمة ميل لوصم دول نصف الكرة الجنوبي بالعار. ونحن نعتقد أنه ينبغي عدم تسييس هذا الموضوع.

وفي رأينا، لا بد من تحسين هذه الآليات، وضمان إجراء حوار بشكل متكرر، مع الدول المساهمة بقوات وأفراد شرطة، بهدف مناقشة هذا الموضوع وتحسين تنسيق الإجراءات، لإحداث أثر أكبر في مجال الوقاية ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أنه من الحيوي التنفيذ الكامل للمادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على دعوة البلدان المساهمة بقوات للمشاركة في عملية اتخاذ القرار، فيما يتعلق بنشر الأفراد في عمليات حفظ السلام. وفي الممارسة العملية، لم يتم تنفيذ ذلك أبدا.

وبينما نرحب بمناقشة هذه القضية الحساسة في المجلس، من الضروري أن نضمن التنسيق الوثيق بشأنها مع الجمعية العامة، ولا سيما من خلال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي هي الهيئة المسؤولة عن صياغة سياسات شاملة تتعلق بعمليات هذه البعثات وذلك لتجنب ازدواجية المهام، وضمان عدم تشظي الجهود المؤسسية في جميع أنحاء المنظمة. وأكدت اللجنة الخاصة في تقريرها لعام ٢٠١٥ (A/69/19) ضرورة تطبيق نفس معايير السلوك الشخصي بدون استثناء على جميع فئات موظفي الأمم المتحدة. وهذا هو المبدأ الذي ينبغي تطبيقه، من أجل تحسين مصداقية المنظمة.

وتتجلى المسألة الأخرى التي يمكن إدخال تحسينات بشأنها، في تعزيز آليات مساعدة الضحايا، الذين عانوا في كثير من الحالات من الوصم، والنبد من جانب أفراد أسرهم أو مجتمعاتهم المحلية، ويمكن أن يشكلوا أحيانا أهدافا للجنة، من

هو أننا نتحدث عن أفعال غير مقبولة، وغير محتملة، تقوض شرعية منظمنا وعملها.

ويجب على الأمم المتحدة أن تكون مثالا يحتذى في الاتساق والحزم، وأن تكون على مستوى عال من الالتزام الأخلاقي فيما يتعلق بأهمية منع ارتكاب مثل هذه الأعمال، لا سيما فيما يتعلق بمساءلة موظفي الأمم المتحدة، والموظفين من خارج المنظمة لكن لديهم إذن منها، أيا كان بلدانهم الأصلي أو وظيفتهم. وفي هذا السياق، تؤيد فترويا سياسة عدم التسامح مطلقا التي ينتهجها الأمين العام مع أعمال العنف الجنسي المرتكبة في عمليات حفظ السلام، أو أي مهمة عسكرية تحظى بولاية مجلس الأمن أو دعمه. ويجب علينا ضمان المتابعة والمساءلة حتى في الحالات التي تقع ضمن مسؤولية البلدان المساهمة بقوات أو غير ذلك من الموظفين.

ومن المهم أيضا التأكيد على أنه وفقا للأرقام الواردة في التقرير، من بين الحالات الـ ٩٩ المزعومة في مختلف العمليات، تنطوي ٣٠ منها على أفراد يعتبر بأنه لم يتم نشرهم، ويتعلق ٣٨ منها بأفراد عسكريين، و ١٦ بأفراد شرطة و ١٥ بمدنيين يعتبرون منتشرين في عمليات حفظ السلام. وعموما، يمثل ٣٨ في المائة من المجموع، أفرادا عسكريين، و ٦١،٢ في المائة، فئات أخرى. ويجب أن تدفع تلك الأرقام الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه التحديد، إلى العمل على ضرورة أن يشمل أي إجراء ملزم قد يتخذ، جزاءات وإجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب لجميع فئات الموظفين، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، والمتطوعين، وأفراد الشرطة أو موظفي الدعم، بغض النظر عن جنسيتهم.

وتلك مسؤولية أساسية لمنظمنا. ونحن نتفق مع الأمين العام بأن الشفافية والمساءلة أساسيتان لكي تتمكن الأمم المتحدة من إظهار التزامها الجماعي بسياسة عدم التسامح، والحفاظ على ثقة المجتمع الدولي، وضمان تحقيق العدالة

وفي هذا الصدد، فإن أكثر ما يثير الانتباه هو أن التقارير عن الادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل أفراد حفظة السلام، التي غالبا ما تشمل الضعفاء والذين طلب من الأمم المتحدة حمايتهم، واصلت الظهور إلى السطح لعدد من السنوات. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبعث برسالة قوية فيما يتعلق بهذه المشكلة. وترحب أوكرانيا بتقرير الأمين العام الصادر مؤخرا (A/70/729) عن التدابير الخاصة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وبجهوده لمنع تكرار مثل هذه الحوادث. ونحن نؤيد الأنشطة المخطط لها بشأن الوقاية وإنفاذ القوانين واتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك تقديم الدعم للضحايا، كما ورد في تقرير الأمين العام، ونوافق تماما على توصياته.

ونقدر كذلك التركيز على هذه المسألة في تقرير الأمين العام (S/2015/682) عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. ونرحب بتعيين جين هول لوت منسقا خاصا معنيا بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وإلى جانب حماية السكان المحليين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، من المهم كذلك أن تركز سياسة الأمم المتحدة في هذا المجال على إعطاء الأولوية لأمن الضحايا ورفاههم، بما في ذلك بالحفاظ على السرية أثناء التحقيقات، ومساعدتهم على التقليل من الصدمات النفسية، وتيسير سبل الوصول إلى الرعاية المباشرة والدعم الطبي والنفسي. من بين العناصر الهامة في السياسة الوقائية ذات الصلة، يجب أيضا إيلاء اهتمام خاص لفحص جميع أفراد حفظ السلام، إلى جانب التدريب الملزم قبل النشر. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار الأمين العام بأن يطلب شهادات امتثال، ونعرب عن دعمنا الكامل لسياسة الأمم المتحدة بشأن فحص سوابق موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

أجل الانتقام. ويستدعي ذلك وجود الموارد اللازمة لضمان أمن الضحايا، وتلقيهم الرعاية الطبية والنفسية المناسبة.

في الختام، تود فتزويلا أن تؤكد من جديد التزامها بتعزيز الآليات المؤسسية والإدارية والقضائية التي نحتاجها للتعامل مع مثل هذه الحالات، وخاصة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، التي يرتكبها أي فرد على صلة بعمليات أذنت بها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تلقينا وناقشنا نص مشروع القرار المقترح المقدم إلى مجلس الأمن، ونأمل أن يأخذ في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس اليوم.

السيد فيترنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونحن نقدر أيضا قيادة الولايات المتحدة في هذا الصدد. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على موقفه القوي والواضح إزاء المسألة التي نناقشها اليوم.

إن أوكرانيا مقتنعة بالأهمية الكبيرة لمسألة معالجة مشكلة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بطريقة عادلة وفعالة وفي الوقت المناسب. ومن المقلق للغاية، أنه ورغم التدابير المتخذة لتنفيذ سياسة عدم التسامح، تم الإبلاغ العام الماضي فقط، عن ٦٩ زعما من مزاعم سوء السلوك الخطير في بعثات حفظ السلام. ويتمثل الأمر أكثر شناعة في حقيقة أن المزاعم التي تتعلق بأخطر أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتتعلم بالاستغلال الجنسي للقصر والاعتداء الجنسي عليهم، لا تزال تشكل أكثر من ٥٠ في المائة من جميع المزاعم التي جرى الإبلاغ عنها.

إن حماية المدنيين هي هدف واضح وشامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وغالبا ما تنطوي على مسائل ترتبط مباشرة بحماية المدنيين، بما في ذلك حمايتهم من أعمال العنف الجنسي والاتجار المرتبط بالتزاعات.

لا تقتصر على عمليات حفظ السلام، بل تمتد إلى جميع العمليات التي يأذن بها المجلس.

ولا أعتقد أنها مسألة توجيه أصابع الاتهام إلى بلد معين أو مساهم معين بقوات بارتكاب أفراد قواته أعمالا يمكنني وصفها بالمروعة. فجوهر هذه المناقشة بالنسبة لنا هو أن نضع استجابة جماعية من قبل أعضاء المجلس. ولهذا السبب، يود وفد إسبانيا أن يركز على ثلاثة جوانب أساسية لتحسين الحالة: أولا، الوقاية؛ وثانيا، التحقيق؛ وثالثا المساءلة.

ففيما يتعلق بالوقاية، أعتقد أنه من الضروري للغاية أن تشدد البلدان المساهمة بقوات إلى أقصى حد من الإجراءات المعنية لتدريب أفرادها العسكريين. فإذا دربت البلدان المساهمة بقوات ذوي الخوذ الزرق تدريبا مناسبا فسنحقق تقدما كبيرا. وعلى هذا الأساس، أود أن أسلط الضوء على الأهمية التي نعلقها على البلدان المساهمة بقوات بإصدار شهادات للأمم المتحدة بأن هذه الدورات التدريبية قد تمت فعلا وتفي بما ينبغي أن يكون جودة عالية ومعايير ممتازة. وتحتاج هذه الشهادات للتجديد والاستعراض بانتظام. لأننا إذا أردنا أن نحقق فعالية حقيقية في مكافحة العنف الجنسي، يجب علينا أن نواجه الأسباب الجذرية وهذه الأسباب تقودنا إلى الاستنتاج المحزن بأنهم، للأسف، تترك أثرا محمدا جدا في حالة النساء والأطفال.

وربما يمثل التدبير الوقائي الهام لتحقيق تقدم كبير في مضاعفة نسبة النساء في عمليات حفظ السلام. وسيترك ذلك التدبير أثرا كبيرا. وأشار إلى أن ذلك التدبير ويرد في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وسيكون تأثيره إيجابيا ليس من الناحية العامة فقط، بل أيضا لأن الضحايا، ومعظمهم من النساء في سياق عمليات حفظ السلام، سيشعرون بحرية أكثر وخوف أقل في الإبلاغ عن ارتكاب تجاوزات.

وتولي أوكرانيا اهتماما كبيرا للمسألة التي نناقشها اليوم، بصفتها بلدا مساهما بقوات وبأفراد شرطة. ويعمل مركزنا الخاص للتدريب المتعلق بحفظ السلام بأكاديميتنا الوطنية للشرطة ومركزنا للتدريب والبحوث في نشاط حفظ السلام الدولي بأكاديمية الدفاع الوطني الأوكرانية على قدم وساق من أجل إرسال قوات مدربة ومعدة بشكل صحيح للخدمة في الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وتوفر هاتان المؤسستان معا التدريب اللازم للعسكريين وأفراد الشرطة وفقا لمتطلبات الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بموضوع منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي هذا الصدد، تعيد أوكرانيا تأكيد تصميمها على التنفيذ الصارم لسياسة عدم التسامح وسط أفرادها لحفظ السلام. ونحن ندرك تماما مسؤوليتنا المزدوجة، كعضو منتخب في المجلس وكأمة نشطة في مجال حفظ السلام، بشأن تعزيز مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإنشاء نظام لمساءلة مرتكبي هذه الأعمال. فيجب وضع تدابير وقائية ملموسة وفعالة. ويجب اتباع نهج أكثر صرامة لضمان تحقيق العدالة. ويجب أن تكون المساءلة حقيقية وعملية.

ولهذه الأسباب، نؤيد مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة.

السيد اويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):

في البداية، تعرب إسبانيا عن امتنانها الكبير للعمل المتميز الذي تقوم به خوذن الزرق. ونعتقد أن من المناسب، بعد يوم من عودتنا من رحلة لمجلس الأمن تمكنا خلالها من الوقوف على عمل ذوي الخوذ الزرق في الميدان، أن أذكر مرة أخرى إعجابنا بالعمل الذي يضطلعون به في ظروف بلا شك صعبة. ومع ذلك، هناك مسائل، كالتى نناقشها اليوم، تشوه بوضوح صورة وعمل الأمم المتحدة. ولذا تقتضي مسؤوليتنا الجماعية أن نضع حدا نهائيا لتكرارها. غير أن مسؤولية مجلس الأمن

السيد تاوولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعمله المفيد بشأن هذه المسألة الهامة. ونرحب أيضا بتقريره (A/70/729) والتوصيات الواردة فيه، وبتعيين السيدة جين هول لوت في منصب المنسقة الخاصة.

بادئ ذي بدء، أود أن أنوه بالعمل الحيوي الذي يضطلع به حفظة السلام العاملين في البعثات الصادر بها تكليف من المجلس، وأدلي بشهادة على ما يظهرونه من شجاعة والتزام في الاضطلاع بدورهم في ظروف صعبة وخطيرة. وكما سبق ذكره، فقد شهد هذا الأمر أعضاء المجلس مباشرة في الأيام الأخيرة خلال زيارتهم إلى غرب أفريقيا. ولكننا اليوم يجب أن نتوخى الصراحة في الاعتراف أيضا بأن نظمنا لمنع حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها أفراد حفظ السلام ورصدها والاستجابة لها نظم فاشلة. ولهذا الفشل ثمن باهظ يدفعه الناس الذين يتحمل حفظة السلام لدينا المسؤولية عن حمايتهم. وتعرض للضرر سمعة المنظمة وفعاليتها.

وهذه الادعاءات تمثل أكثر من مجرد حالات اعتداء معزولة وفردية، كما أنها ليست مقصورة على بعثة واحدة أو بعثتين. إنها تمثل فشلا عاما من مسؤوليتنا نحن جميعا - الأمانة العامة والبلدان المساهمة وأعضاء المجلس - أن نعالجه. والاستمرار في نهجنا الحالي على النحو المعتاد ليس خيارا بكل بساطة.

فعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين كان شعارنا على مدى العقد الماضي، غير أننا على الرغم من ذلك، وبالرغم من العديد من السياسات والمعايير والإجراءات التي وضعت لمعالجة هذه المسألة منذ التقرير التاريخي للأمير زيد (انظر A/59/710)، ما زلنا نرى ظهور ادعاءات جديدة ضد حفظة السلام وتلقى أنباء عن ضحايا جدد للجرائم، في بعض الأحيان، ذات طابع مرعب. وهذا على الرغم مما حظيت به

وثانيا، فيما يتعلق بالتحقيق، من الضروري تنفيذ تدابير عاجلة ترمي إلى إجراء تحقيقات في الادعاءات الواردة خلال فترة زمنية أقصاها ستة أشهر. وتبدو فترة الستة أشهر معقولة بالنسبة لي. ولكن إذا لم تلق البلد المساهم بقوات الضوء على الحقائق في خلال ستة أشهر، أعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة إنشاء آلية تحقيق يتم إعدادها في مدة أقصاها تسعة أشهر من وقت ارتكاب الجريمة المعنية.

ثالثا، بالنسبة للمساءلة، هذه تخص مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، لأننا يجب أن نضع التدابير اللازمة التي تكفل محاكمة الجناة ومعاقبتهم.

وترحب إسبانيا ترحيبا حارا بالتدابير المبينة في تقرير الأمين العام الأخير (A/70/729)، ولا سيما تلك المتعلقة بإعادة كامل الوحدة إلى بلدها في حال فشل العناصر التي أشرت إليها ولم يتعاون البلد المساهم بقوات مع الأمم المتحدة وفقا للاتفاقات التي أنشأتها المنظمة. وبالنسبة للبلدان التي ذكرت قواتها المسلحة في مرفقات تقارير الأمين العام عن حالات الأطفال في النزاع المسلح أو العنف الجنسي في النزاعات، فإني أحثها بكل صدق على التعاون مع المنظمة حتى لا تبقى هذه الجرائم بلا عقاب.

وفي الختام، أود أن أقول إن هناك مدنيين استهدفوا بالانتهاك والعنف الجنسيين من قبل أفراد يفترض أنهم ذهبوا لحمايتهم. وبالنسبة لهؤلاء الضحايا، أعتقد أن أقل ما يتوقعوه منا، والذي يستحقونه، هو أن نحميهم بقدر كاف، وفي حالة وقوع انتهاكات، لا يدخر مجلس الأمن جهدا في تسليط الضوء على مثل هذه الحالات في أقرب وقت ممكن. ولذلك، أعتقد أن اعتماد مشروع قرار بشأن هذه المسألة تحديدا ملح ومطلوب ومناسب تماما.

من الاستغلال أو الانتهاك الجنسيين، أو تعجز باستمرار عن متابعة الادعاءات بصورة كافية.

ثانياً، يجب أن نزيل العقوبات التي تعيق تقديم الشكاوى وضمان إدارة أفضل لجميع الشكاوى التي يتم تلقيها. وعمليات التعامل مع ضحايا ينبغي تنسيقها مركزياً وإدارتها بقدر أكبر من الدقة والسرية.

ثالثاً، ينبغي أن يتلقى الضحايا ما يستحقونه من مساعدة ودعم واستجابات. وكثير من جوانب النهج الوارد في استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لعام ٢٠٠٨ لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين ينبغي أن تكون ببساطة العمل الأساسي لأي بعثة من بعثات الأمم المتحدة.

رابعاً، يتعين على الأمم المتحدة أن تتوخى قدراً أكبر من الجدية بشأن النظم والموارد لفرز حفظة السلام. فالسياسة الحالية تقتصر على فرز القيادة العليا فقط، وينبغي للأمم المتحدة أن تستثمر المزيد في سبيل المضي أبعد من ذلك.

خامساً، نحن بحاجة إلى تحسين عملية تقسيم الأدوار بشأن مهام التحقيق. ولا يمكن بناء أي نظام قانوني وطني في غضون ١٠ أيام على بدء التحقيق، على النحو المحدد للأمم المتحدة إذا كان بلد من البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد الشرطة غير قادر على التحقيق.

وأخيراً، نرى أنه لا شك في أن من حق المجلس ومن الواجب عليه المشاركة في هذه المسألة. ونيوزيلندا تحترم تماماً اختصاص ودور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة، ولكننا نختلف بشدة مع الاقتراح القائل بأن المجلس غير مسؤول عن عواقب الولايات التي يوافق عليها أو عن أعمال الأفراد الذين ينشرهم. ومشروع القرار لدينا يتعلق أساساً بتنفيذ وإنفاذ المعايير التي وافقت عليها أو أقرتها فعلاً اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والجمعية العامة.

المسألة من اهتمام كبير رفيع المستوى، بما في ذلك من جانب الأمين العام نفسه، على مدى السنة الماضية.

ونحن لا تفتقر إلى تعريف واضح للمشكلة، أو للسياسات العامة والمعايير. ويبدو أن ما نفتقر إليه هو الإرادة السياسية لتنفيذ هذه المعايير وإنفاذها. وفي كثير من الأحيان، يتم غرض النظر عن الادعاءات ولا يتم اتخاذ أي إجراء لمحاسبة المسؤولين عن ذلك. وينبغي أن نقوم ببناء ثقافة حقيقية لعدم التسامح المطلق - ثقافة تنطوي على مساءلة واضحة، فيما يتعلق بالانتهاك ومنعه والإبلاغ عنه وملاحقة مقترفيه؛ ثقافة لا يطغى فيها الخوف من تشويه السمعة جراء الاعتراف بالادعاءات على مسؤولية التصدي لها بفعالية؛ ثقافة لا يمثل فيها الوصم الحقيقي في الادعاءات نفسها، وإنما في عدم الإبلاغ عنها والتصدي لها بصورة كافية.

وتفهم نيوزيلندا أنه لا توجد حلول سريعة وسهلة، وأن هناك العديد من التحديات العملية والتشغيلية. ولا يمكننا معالجة هذه المشكلة إلا قامت جميع الأطراف المعنية - أي المجلس، ومنظومة الأمم المتحدة قاطبة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة - بالعمل معاً على نحو تعاوني من أجل إيجاد الحلول. ويجب أن يكون في قلب استجابتنا ضحايا الانتهاك وحققهم في الاحترام والدعم والمساءلة. والاستجابة الفعالة للجرائم الخطيرة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ستسهم أيضاً في إحراز بعض أوجه التقدم نحو استعادة مصداقية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المجتمعات التي ترسل إليها لحمايتها.

ويعمل أعضاء المجلس على مشروع قرار لمعالجة أوجه القصور هذه. وتشكر نيوزيلندا الولايات المتحدة على مبادرتها. ويمكن لمجلس الأمن أن يدعم اتخاذ إجراء في عدة مجالات رئيسية.

أولاً، يجب أن ندعم التزام الأمين العام بأن يعيد إلى الوطن تلك الوحدات التي تظهر نمطاً واسع النطاق أو منهجياً

عليهما في الأحكام القانونية التي اعتمدها حكومة أوروغواي، مؤكدةً بالتالي التزامها بحقوق الإنسان وكرامة الضحايا. ودون ادعاء الاستفاضة، أود أن أذكر بعض التدابير التي وضعتها أوروغواي للمضي قدماً في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

يجب على كل أعضاء الوحدات الوطنية الخاضوع لتدريب سابق للنشر، صممه مهنيون من خارج القوات المسلحة وبمشاركة مكتب الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والسياسة المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، والسياسة الجنسانية، والسياسة المعنية بحماية الطفل. ويجب على كل الأعضاء أن يوقعوا قبل النشر إقراراً كتابياً مشفوعاً بيمين وأن يعترفوا بأنهم تلقوا التعليمات بشأن المواضيع المذكورة آنفاً، ويقبلوا المسؤوليات الناشئة عن الإخلال بها، مما يأذن بإجراء خصومات من المراتب والإعادة إلى الوطن لأسباب تأديبية وما يتصل بها من تكاليف.

وقد أرسلت أوروغواي الأمم المتحدة وسلطات بعثات حفظ السلام التي تشارك فيها وحدات من أوروغواي عناوين الاتصال بجهة التنسيق في وزارة الخارجية، حيث يمكن للأشخاص المتورطين في الحالات المحتملة للاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها جنود من أوروغواي - بما في ذلك في دعاوي الأبوة - أو لممثليهم القانونيين التماس المشورة بشأن الإجراءات المتاحة لهم لممارسة حقوقهم بموجب القانون الأوروغواي.

لقد وضعت وزارة الدفاع الوطني في أوروغواي بروتوكولا يُعنى بتوفير ضمانات على أوسع نطاق ممكن للإجراءات الواجب اتباعها في الحالات المحتملة لحل المسائل المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويشمل البروتوكول التدابير اللازمة التي يتعين اتخاذها لإزاء مرتكبي تلك الجرائم وتقديم الدعم إلى الضحايا. ونحن بصدد إنشاء آلية لتيسير

ويمكن لنا، بل يجب علينا، أن نقوم باستجابات أكثر فعالية للاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن مدينون بذلك للضحايا، ولأنفسنا، ولحفظ السلام الذين ضحوا بحياتهم، وللقيم التي أسست عليها المنظمة.

السيد برموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر رئاسة مجلس الأمن على عقد جلسة اليوم، والأمين العام على إحاطته الإعلامية الموضوعية.

إن أوروغواي، باعتبارها عضواً في مجلس الأمن وبلداً من البلدان المساهمة بقوات له تاريخ طويل فيم يتعلق بالمشاركة في مختلف عمليات حفظ السلام، تولي أهمية كبيرة لمكافحة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبالتالي، تلتزم التزاماً قوياً بسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح مطلقاً في حالات من هذا القبيل. وفل من يرتكب الاستغلال والانتهاك الجنسيين يتصرف على نحو يتعين إدانته بكل ما في الكلمة من معنى. ولكن من منظور جنائي، فإنه عامل يزيد الأمر سوءاً لأن الجاني يستغل ثقة من هم بحاجة إلى الحماية وينتهك انتهاكاً صارخاً الولاية التي تم نشره في إطارها. وأشدّد على أن أوروغواي في هذه الحالات، بلد من البلدان المساهمة بقوات ما انفك يتقدم بخطى حثيثة في هذا المجال من خلال زيادة الوقاية من خلال التدريب قبل النشر، والقيام بالمراقبة الكافية في الميدان، وتوفير القيادة المناسبة على جميع المستويات.

وليست هناك حالة واحدة من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين لم تحل بعد حسب الأصول وعلى وجه السرعة عندما يشارك فيها أحد أبناء أوروغواي، التي تمثل بالتالي لإجراءات القانونية الواجبة وتكفل الحد الأقصى من الضمانات للمُتَّهَمين والمُتَّهَمين على حد سواء، مطبقة التدابير المناسبة على الأشخاص الذين تثبت إدانتهم بارتكاب هذه الأعمال. ومساءلة الجناة وتقديم الدعم للضحايا منصوص

ما تزال أوروغواي تشدد من جانبها على أهمية أن تعقد الهيئات الأخرى التابعة للجمعية العامة - مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة - مناقشات مماثلة. وفي ضوء خطورة وحساسية المسألة المعروضة علينا، فليس ثمة مفارقة أكبر من أن تتصدى هيئة واحدة فقط لهذه المسألة، وينبغي ألا نخشى ازدواجية الجهود في هذا الأمر. وفي ذلك الصدد، تأمل أوروغواي أن تسفر المفاوضات الجارية حاليا في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام عن نتائج موفقة، وخاصة فيما يتصل بمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أنغولا.

نحن نشكر الأمين العام على تقديم تقريره إلى مجلس الأمن (A/70/229) عن التدابير الخاصة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والذي يتضمن تحليلا واستراتيجيات ترمي إلى مكافحة هذه الظاهرة الشائعة في منظومة الأمم المتحدة. ونرحب بعقد هذه المناقشة التي تتيح الفرصة لأعضاء المجلس كي يجددوا دعمهم السياسي للأمين العام في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام، فضلا عن عزمنا على إدانة مثل هذه الأفعال.

ويشير تقرير الأمين العام إلى حدوث زيادة في عدد الحالات المزعومة في عام ٢٠١٥ عقب انخفاضها في عام ٢٠١٤. وتشمل تلك الزيادة نسبة مرتفعة نسبيا في العلاقات مع القُصّر والبالغين بشكل غير رضائي، في حين بلغت الحالات هذه ذروتها في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتدين أنغولا بشدة أعمال العنف ضد المدنيين، ولا سيما العنف الجنسي ضد النساء والفتيات والفتيان - من قبل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وعليه، نؤيد تماما سياسة الأمين العام بشأن عدم

وصول الضحايا إلى العدالة بغية ضمان حقوقهم وتمكينهم من إقامة الحجة على ادعائهم. وقد أسهمت الكثير من التدابير التكميلية التي اتخذناها فيما يتصل بمسؤولية جميع القوات المنشورة في عمليات حفظ السلام أيضا في ضمان قدرتنا على جمع عينات الحمض النووي من الأشخاص المتهمين.

ومثلما ذكرتُ من قبل، فإن التزام أوروغواي فيما يتعلق بحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين يستند إلى احترام حقوق الإنسان وكرامة الضحايا. ويتعين علينا - لذلك السبب الرئيسي - مواصلة العمل إلى حين كفالة عدم حدوث تلك الجرائم أبدا. ومع ذلك، لا يفوتني التنويه إلى الضرر المستمر الذي تلحقه مثل هذه الحالات بجهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وغيرها من العمليات المماثلة التي يأذن بها مجلس الأمن. ويساور أوروغواي قلق بالغ إزاء التأثير السلبي لهذه الحالات على مصداقية وصورة عمليات حفظ السلام، علاوة على أثرها السلبي على قدرة البعثات على الوفاء بولاياتها.

ونشعر قبل ذلك كله بالقلق بوجه خاص من أنه وبالرغم من أن هناك طائفة من السلوكيات التي تشكل حالات للاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتي تشمل أفرادا عسكريين وأفراد شرطة أو موظفين مدنيين، فإن المسؤولين عن تلك السلوكيات يتجاوزون حدا لا يمكن قبوله، وقد تنطوي تلك السلوكيات في الكثير من الحالات على انتهاكات لحقوق الإنسان، غير أنها تنطوي في جميع الحالات على الاعتداء على كرامة الضحايا. وللأسف، فإن هذه الحالات تفضي إلى تشويه صورة العمل المسؤول والبطولي الذي يضطلع به ما يربو على ١٠٠.٠٠٠ من حفظة السلام المنتشرين في مختلف البعثات، بل ويفقد بعضهم أرواحهم في الميدان في سياق السعي إلى الوفاء بولاياتهم.

وأود أن أختتم بياني بالقول أنه وبالرغم من أن مجلس الأمن يتناول هذه المسألة اليوم عن صواب وفي الوقت المناسب،

التسامح إطلاقاً، ونرحب بالالتزام المتواصل وتعزيز التدابير الرامية إلى المساءلة على أساس مبادئ الشفافية وال نزاهة. وقد شعرنا بالارتياح إلى تجديد التزامة بكفالة التحقيق الشامل والفوري في الادعاءات المبلّغ عنها بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات، بهدف ضمان مساءلة المسؤولين عنها.

ونرى في ذلك الصدد، أن التدريب السابق للنشر يمثل أداة أساسية لتجنب أي سوء سلوك محتمل، فضلاً عن ضمان التقيد الصارم من قبل القوات بمعايير السلوك التي وضعتها المنظمة. ومن الضروري أن ندرج على نحو مستمر منع العنف الجنسي المرتبط بالتزاعلات ومتابعته في القرارات ذات الصلة الخاصة ببلدان بعينها، فضلاً عن إدراجه في ولايات البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام ووحدات الشرطة أن يساعد على مكافحة الوصم والتهديدات بالانتقام التي تمنع الضحايا من الإبلاغ. ونرحب بخطة الأمين العام الرامية إلى وضع آلية معنية بتلقي الشكاوى في سياق المجتمعات المحلية. وهذا تدبير أثق من أنه سيساعد على كسر حاجز الخوف لدى الضحايا على النحو الذي نشهده اليوم. ونؤيد أيضاً الاقتراح الداعي إلى دخول البلدان المساهمة بقوات في اتفاقات ثنائية مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لكي تتمكن من التحقيق في الحالات المزعومة التي يرتكبها أفراد الوحدات العسكرية، سواء كان ذلك بصورة مستقلة أو بالتعاون مع موظفي التحقيق. وتعتبر التدابير الأخرى، من قبيل جداول التناوب الحسنة التنسيق، وتوفير ما يكفي من برامج الرعاية وتحسين مستويات المعيشة لأفراد القوات ودفع مرتبات الأفراد النظاميين بصورة منتظمة تدابير معقولة ومن شأنها تلبية الحاجة إلى الحد من مثل هذه الحالات.

وقد أحطنا علماً بالتوصيات المقدمة من قبل الفريق الخارجي المستقل المعني باستعراض استجابة الأمم المتحدة، وخاصة بمقترحات الأمين العام الواضحة والتطلعية فيما يتعلق بتعزيز التدابير الرامية إلى المنع والحماية وإنفاذ المساءلة عن هذه الأفعال وإدارتها، فضلاً عن التدابير التصحيحية المتخذة في سياق التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

أخيراً، لقد أحطنا علماً بمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة. ونحن على استعداد لمواصلة العمل عليه بروح بناءة من أجل التوصل إلى وثيقة للمجلس تشكل متوجاً جيداً من منتوجاته ونود أن نراها توضع موضع التنفيذ.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود، أولاً، أن أشكر الرئيس على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية، الذي يرتبط كثيراً بسمعنا وعملنا في المستقبل. من شأن المناقشة المفتوحة بشأن هذه القضية المشينة إيجاد شعور بالإلحاح فيما يتعلق بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية استناداً إلى مبادئ المساءلة والشفافية وزيادة الوعي بشأنهما.

لم تشعرني هذه المسألة بالإذلال فحسب؛ لقد جعلتني أشعر بالأسف والحزني الشديدين بصفتي أميناً عاماً للأمم المتحدة. وأنا على ثقة بأن الرسالة التي وجهها المجلس بقوة ودون لبس ستساعد في تعزيز التزامي والتزام كبار مستشاري

وقد عدنا للتو من بعثة المجلس إلى مالي، حيث شهدنا نشر بعثة لحفظ السلام في ظل أشد الظروف صعوبة. ونشيد

غير أننا، نرى الآن أننا كنا نتجاهل شواغلنا الداخلية. لقد حدث ذلك في الداخل، وعلينا أن نتحمل قسما أكبر من المسؤولية عن هذه المسألة. قمت بتعيين أول ممثل خاص معني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ولدي ممثل خاص معني بالأطفال والنزاع المسلح. وقمت مؤخرا بتعيين جين هول لوت. ربما يكون تعيين ممثلين خاصين أو أشخاص مسؤولين أمرا مفيدا، إلا أنني بحاجة إلى دعم الجميع - كل الدول الأعضاء، والأمانة العامة، والعاملين في الميدان. علينا أن نعمل جميعا معا.

وكما عرضت في تقريرتي (A/70/729)، أعتقد أن هذه مسألة ينبغي معالجتها بصورة شاملة. أولا وقبل كل شيء، علينا أن نفعل المزيد من أجل إنهاء هذا النوع من العنف ومساعدة الضحايا. وأقدر استعداد الدول الأعضاء لتوفير الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم المادي للصندوق الاستئماني. وفي الوقت نفسه، فإنني ممتن أيضا أن الدول الأعضاء توافق على اقتراحي باحتجاز مرتبات أولئك الذين ارتكبوا العنف، وتحويل هذه المرتبات إلى الصندوق الاستئماني. هذا جهد بسيط، لكنني بحاجة فعلية إلى الدعم القوي من الدول الأعضاء.

ينبغي وضع التدابير الرامية إلى كفالة المساءلة وتعزيزها وتنفيذها. بدون عملية مساءلة راسخة في العقليات وفي منظومتنا، يؤسفني أن أقول أننا سوف نرى استمرار ارتكاب هذا النوع من الجرائم. وفي هذا الصدد، أعمل على التأكد من تسريع وتيرة تحقيقاتنا في القضايا العالقة حاليا. في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، تلقينا ٤٠٧ حالات عن انتهاكات مزعومة. جرى الانتهاء من ٨٠ في المائة منها. ومع نهاية عام ٢٠١٥، كان لا يزال لدينا ٥٤ حالة لم يبت فيها. أعتقد أن عددا كبيرا من تلك الحالات الـ ٥٤ أبلغ عنه في عام ٢٠١٥. لقد أنجزنا جميع التحقيقات حتى عام ٢٠١٢. ولا تزال لدينا ثلاث حالات من عام ٢٠١٣، وثلاث لم يبت

الأمم المتحدة العاملين في هذا المجال. مرة أخرى، أشعر بالأسف العميق من أجل الضحايا، ولا سيما القاصرين الذين انتهكت حقوقهم الإنسانية وكرامتهم. وأعتذر عن عدم إيلاء اهتمام أكبر بشأن هذه المسألة. أشكر المجلس على تقديم مبادئ توجيهية وتوجيهات واضحة إلى الأمانة العامة ولي للعالم. الأمم المتحدة ملتزمة التزاما تاما.

وكما قالت السفيرة سامانثا باور، ببلاغة وحساس شديدتين، فإن هذا الأمر يؤثر تأثيرا كبيرا على سمعتنا. فما هو السبب في أننا لم نكن قادرين على التصدي لهذه المسألة منذ وقت أبكر بكثير؟ إن حفنة من الأشخاص فقط مسؤولون عن المشكلة. هناك قول مأثور مفاده أن قليلا من الطمي يمكن أن يعكر صفو جدول من المياه الصافية. علينا القضاء على هذه الممارسات. علينا التخلص من هذا الطمي، وأنا ملتزم التزاما تاما بالعمل مع المجلس بشأن هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، على الرغم من خزي المسألة، يجب أن نحترم سلامة عشرات الآلاف من حفظة السلام وضباط الشرطة وتضحياتهم وعملهم الشاق وهم يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية وغالبا ما تكون مخوفة بالمخاطر. لقد فقدنا كثيرين من حفظة السلام. علينا حقا أن نكرمهم. لا ينبغي تشويه سمعتهم ونزاهتهم جراء هذا العدد القليل من الأفراد. إنني حقا ملتزم شخصيا بشأن هذه المسألة.

خلال فترة ولايتي كأمين عام، التي بدأت في عام ٢٠٠٧، لم تبرح مسألة إنهاء العنف ضد المرأة إحدى أولوياتي العليا. لعل أعضاء المجلس يتذكرون أنني أطلقت حملة تحدى لإنهاء العنف ضد المرأة في عام ٢٠٠٨. وبعد ذلك، في عام ٢٠٠٩، إدراكا لأن عقلية الرجال يجب أن تتغير، أنشأت شبكة للقادة الرجال. وتواصلت مع عدد كبير من القادة الرجال في الحكومات ودوائر الأعمال التجارية والزعماء الدينيين. ولم نبرح نعمل من أجل القضاء على هذه الممارسات.

فيها من عام ٢٠١٤. سوف نعمل على التأكد من تسريع وتيرة التحقيقات بقدر الإمكان. من أصل ٤٠٧ قضايا، أنجزنا

٣٥٣. غير أنه لا تزال هناك ٤٨. ساعمل على التأكد من إنجاز التحقيقات على وجه السرعة. وعلى الرغم من أنني اقترحت فترة تحقيق مدتها ستة أشهر، سوف نقوم بزيادة تقليل وقت العملية.

وبمجرد الإبلاغ عن ادعاءات أو تلقي تقرير، سوف نتخذ تدابير مؤقتة. على سبيل المثال، يمكن إيقاف الأشخاص المعنيين عن العمل في البعثة أو تحديد إقامتهم داخل الثكنات، أو إيفادهم إلى بعثة أخرى، يتعين عليها عندئذ تحديد إقامتهم داخل البعثة. وبطبيعة الحال، سوف يتم قدر الإمكان احتجاز المرتبات.

الدول الأعضاء، سيكون من الصعب للغاية على الأمانة العامة إدارة هذه الحالات وحدها. وبصفتي الأمين العام لسنوات عديدة ماضية، فقد واجهت العديد من رؤساء الدول بشكل مباشر، وجهاً لوجه، وقلت لهم: "لا يمكنكم المضي على هذا النحو". وقدّم بعض رؤساء الدول أعذاراً، قائلين إن الجريمة المزعومة لم يرتكبها أشخاص تابعون لهم. وأنا أتكلم عن جرائم عنف جنسي على الصعيد الوطني غير ذات صلة بالأمم المتحدة. ويقولون إن الجرائم قد ارتكبتها متمرّدون. فأردّ "لكن، السيد الرئيس، ألسنت رئيس دولة ذات سيادة؟ وكل من يرتكب هذه الجرائم ضمن حدودكم الإقليمية هو من مسؤولياتكم. وعليك الخضوع للمساءلة." لقد دخلت في شجار وجهاً لوجه مع رؤساء دول.

الآن، وخلال المناقشات ذكرت بعض الدول الأعضاء - وأنا أتفق معها بطبيعة الحال - أنه يتعين احترام كرامة وسمعة البلدان المساهمة بقوات. لقد حاولنا أن نفعل ذلك بعدم الإفصاح عن أسماء البلدان حتى الآونة الأخيرة. غير أننا أدرّكنا أن هذا لا يساعد كثيراً.

والأزم نفسي مرة أخرى بمواجهة أي بلد لا يزال يسمح لجرائم من هذا القبيل أن تُرتكب. وعلينا في الأمم المتحدة تحديداً أن نكافح الفساد؛ وعندئذ فقط يمكنني التوجّه إلى الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم للقضاء على العنف الجنسي ضد المرأة. هذا هو التزامي المتين، وإنني أعوّل حقاً على المشاركة والدعم القويين من الدول الأعضاء. وأقدر حق التقدير حقيقة أن مجلس الأمن قد أثار هذه القضية.

وهذا هو السبب في أننا أعدنا في العام الماضي أفراداً من بعض الدول الأعضاء، تم بالفعل نشر أسمائهم، وأنشأنا موقعاً شبكياً للسلوك والانضباط نتيج فيه جميع أسماء البلدان والقضايا في كل الأوقات للدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على توضيحه.

وقد يكون هناك دائماً تساؤل حول ما إذا كان الإشهار والفضح سياسة جيدة أم لا في الوقت الحاضر. في بعض الأحيان يكون علينا أن نُعلم الجمهور كي نخفّضهم على تحسين طريقتهم في إجراء الأعمال. وفي هذا الصدد، كما أوضح معظم المتكلمين اليوم وأعربوا، فمن الأهمية بمكان للبلدان المساهمة بقوات توفير تعليم وتدريب صارمين وقويين قبل النشر بشأن أهمية احترام حقوق الإنسان، ولا سيما التمكين والتوازن الجنسين. ومن دون المشاركة والالتزام القويين من

طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر. السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أعلم أنني أخذت الكلمة مطولاً في وقت سابق، لذا سأحاول أن أوجز قدر الإمكان. على غرار الأمين العام، وبسبب خطورة ما نناقشه هنا وعدم كفاية ما حشدناه حتى الآن بوصفنا المجتمع الدولي، أرى أن من الجدير التطرّق ثانية

إلى بعض نقاط التلاقي حول هذه الطاولة، فضلاً عن بعض نقاط الخلاف التي لا أعتقد أنه ينبغي لنا أن نحاول إخفاءها. أخرى - وتوقع نتيجة مختلفة. إن النظام الذي كان مطبقاً لم يحقق الأثر المنشود، وذلك من ناحيتين.

تستمر الادعاءات في الورد، مع الكثير من الوثائق - صور فوتوغرافية لرضع جرى اختبار حمضهم النووي الريبي، وما إلى ذلك. هذا يحدث؛ وهذه ظاهرة. وعلاوة على ذلك، فإن الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم لا يعاقبون في بلدانهم الأصلية. أقدر بشكل خاص التعليقات المرتجلة للأمين العام في هذا الصدد. وقطعاً، ينبغي للأمم المتحدة والأفراد الذين يخدمونها القيام بالمزيد، ولكن ليس لدينا محاكم عسكرية أو قاعات محكمة في هذا المبنى، لذا يتعين على الدول الأعضاء أن تدعم الأمين العام. ويمكنه أن يفعل كل شيء يعرض القيام به في التقرير، وهو أمر ينبغي له وللذين يعملون في الأمم المتحدة القيام به، لكنه في حاجة إلينا. فما يقوم به هو أمر ضروري تماماً وليس كافياً على الإطلاق. ولا بد من إجراء تغييرات. ولا يمكننا قول نفس الأشياء التي ما برحنا نقولها على مدى عقد من الزمن ثم نتوقع أن تكون النتائج مختلفة - بأنه سيكون هنالك انتهاكات جنسية أقل أو المزيد من المساءلة في العواصم.

ثالثاً، قال ممثل مصر إن الجمعية العامة هي الهيئة المختصة بتناول هذه الجرائم المروعة التي أداها صديقي وزميلي عن حق. والولايات المتحدة جزء من الجمعية العامة. وكنا لندرج بإجراءات بناءة من جانب الجمعية العامة، ولكن مرّ على الجمعية العامة ١١ عاماً منذ آخر جلسة مفتوحة عقدتها عن الأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.5191) ولم تتخذ خلالها خطوات جريئة وبناءة بقدر أكبر كان من الممكن أن تترك أثراً أكبر في هذه المشكلة. وما قمنا به في الجمعية العامة لم ينجح بعد. الحقائق هي الحقائق؛ والادعاءات هي الادعاءات؛ وسجل التقاعس عن العمل في العواصم هو بصورة عامة سجل يُلحق العار بنا جميعاً، بما في ذلك الذين

أولاً، رداً على أمر ذكره زميلي المصري بالنسبة إلى عدد الحالات، فأود أن أستوضح منه لا غير، إذ كان هنالك، على الأقل كما كانت الترجمة الشفوية، إشارة أولية إلى عدة عشرات من الحالات ولكن فيما بعد صارت بضعة من الحالات فقط. وأريد أن أقول تسجيلاً للموقف إنها أكثر من بضعة عشرات من الحالات، وبالتأكيد هي أكثر بكثير من بضعة منها. فقد كان لدينا أكثر من ٦٩ ادعاءً في عام ٢٠١٥؛ وقد تقدّم إلينا بالفعل ٢٦ شخصاً للإبلاغ عن حالات في عام ٢٠١٦. ولكن ليس لدينا أي فكرة عن مدى انتشار هذه المشكلة. ليس لدينا أدنى فكرة. وأعتقد أن الجميع يرى أن وجود حالة واحدة هو أكثر مما ينبغي، ولكنني أعتقد أنه يتعين علينا أن نلتزم الحذر الشديد بالنظر إلى التفاصيل المبينة في تقرير الأمين العام (A/70/729). ونحتاج على الأقل إلى حشد جهودنا حول حجم المشكلة التي تمكّن توثيقها. وأعتقد أنه إذا كان هناك إبلاغ أفضل في أماكن أكثر، فمن المرجح وللأسف أن نرى المزيد من المزاعم التي تُثار. غير أن ذلك افتراض. فدعونا على الأقل نتوصل إلى فهم مشترك للحقائق التي قدمها الأمين العام.

ثانياً، وكما أشار عدد من أعضاء المجلس إلى هذه النقطة، إننا نتفق تماماً على أنه لا يمكن أن يكون هناك ذنب جماعي أو وصمة عار وطنية. وأعتقد أن هذا أمر في غاية الأهمية، وحاولنا جميعاً الإشارة إلى تلك النقطة في بياننا. ولكن هذا هو السبب في كون المسؤولية والمساءلة الفردية، فضلاً عن العقوبة الفردية إذا اقتضى الأمر، في غاية الأهمية. وهذا لا يحدث، بصورة عامة. وسأطرق بعد لحظات إلى إحصاءات الأمين العام، ولكن تعريف الجنون هو فعل الشيء نفسه مرة تلو أخرى - أو عدم القيام بالشيء نفسه مرة تلو

يتمتعون من بيننا بعلاقات ثنائية متينة جداً مع الكثير من البلدان المعنية. ولم نكن بالشدة اللازمة.

وما هو صعب في الاستماع إلى حجة الولاية القضائية المرة تلو الأخرى عن كيفية انتماء هذه المسألة إلى مكان آخر، هو أن مصر دأبت في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام على رفض تأييد صياغة ترشح بتقرير الأمين العام أو الإحاطة علماً به. ولا بد من اتخاذ هذه الخطوات في مكان ما وقد انتظر مجلس الأمن وقتاً طويلاً لكي تتخذ هذه الخطوات ولكي يحدث ذلك التوافق الضروري في الآراء في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ليمنح الأمين العام الدعم الذي يحتاج إليه، ولكي يكون أكثر حدة بما يتناسب مع جسامه هذه الجرائم. مرة أخرى، لو كان هذا يحدث لأطفالنا، لما كنا نتشاجر على الولاية القضائية كما نفعل الآن. ولما اعتقدنا أن مكانها ليس هنا، ومع ذلك - ولأنهم أطفال شخص آخر - نريد الدفع بهذا الأمر إلى مكان آخر، حيث نعرف أنه ستكون هناك حالة من الجمود والفتور، وسوف نجد أنفسنا في نفس العالم الذي كنا فيه.

وهذا عالم لا يخدم مصالح هؤلاء الضحايا.

رابعا، وهذا أمر ذو صلة، فقد ألمحت العديد من البلدان، مرة أخرى إلى أن على مجلس الأمن التنحي جانبا. ولا بد لي من أن أكرر، من منطلق المنطق - وقد لا أكون ذكية بما يكفي لمتابعة كل الصخب القضائي الذي يدور هنا في الأمم المتحدة - أننا نحن، مجلس الأمن، مسؤولون، في المناطق التي تنشر فيها قوات لحفظ السلام، ونحاول اتخاذ إجراءات عندما تغتصب الجيوش النساء والأطفال. ونحن، مجلس الأمن، نرى أنفسنا مسؤولين عندما تغتصب الجهات الفاعلة غير الحكومية والمليشيات النساء والأطفال، أو حتى الرجال. ومرة أخرى، نرى أنفسنا مسؤولين عندما يغتصب الإرهابيون الذين يشكلون تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، النساء

والأطفال. كيف يمكن لنا أن نجادل بأنه عندما يقوم حفظة السلام التابعون لنا - أي الأفراد الذين أرسلناهم إلى الميدان - باغتصاب النساء والأطفال، لا يتحمل مجلس الأمن المسؤولية؟ كيف يمكننا أن نقول ذلك؟ هذه مشكلتنا ومسؤوليتنا.

خامسا، وصف الأمين العام القضايا المغلقة. وأود أن أشكره مرة أخرى على قيادته والمسؤولية الشخصية التي تحملها في الإصرار على أن نذهب أبعد من التقارير الواردة من الميدان التي تقول أن القضايا قد أغلقت، إلى عالم من الشفافية والتحقيقات المستفيضة. فنحن لا نعرف لماذا أغلقت هذه القضايا. هل لأن الناس انتظرت لمدة عام للعودة ومحاولة التكلم فعلا مع أحد الضحايا؟ هل لأن الأدلة اختفت؟ هل لأن حفظة السلام الذين زعم بأنهم ارتكبوا الجرائم تم نشرهم خارج البلد؟ وبمعرفة ما نعلم، وبعد أن حاولنا تفكيك بعض الذي حدث في تلك التحقيقات، سأكون حذرة جدا في مساواة القضايا المغلقة بالتحقيقات العادلة والمستفيضة.

وأخيرا، فإن نقطتي الأخيرة تعزز ما قاله الأمين العام، وأعتقد ذكره، كل من في هذه القاعة، وهو أن حفظة السلام، كما قال الرئيس، يخدمون في بعض أسوأ الظروف التي يمكن تصورها. وعند العودة إلى بلدانهم الأصلية، سيكتشف هؤلاء الرجال والنساء أن أسرهم كانت بالكاد تعرف أين كانوا، في أماكن لن يزورها أي فرد من أسرهم أو جيرانهم، وأنه ليست هناك مسيرات في انتظارهم ولا احتفالات بالخدمة التي قدموها في الخارج. إنها تضحية جسيمة يقدمها أفراد الجيش والشرطة والمدنيون الذين يخدمون في هذه البعثات والمخاطر غير محسوبة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست من كبرى البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام، وهذا يجعلنا نشعر بالكثير من التواضع عندما نناقش هذا الموضوع في المجلس. وعندما انظر حول هذه الطاولة، يتولد

وهنا آتي إلى عدة نقاط. النقطة الأولى؛ إن إصرار وفد مصر على احترام ولاية الجمعية العامة في تناول التهامات وجرائم الاستغلال الجنسي، يأتي في ضوء معالجة هذه الجرائم والقضاء عليها وتعزيز المحاسبة، في إطار شراكة بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبقية الدول الأعضاء. إذ لا يمكن لجهاز محدود العضوية، أن يفرض التزامات على البلدان المساهمة بقوات من دون التشاور أو منح المجال لتلك البلدان للتحقيق وتحديد المسؤولية وإنزال العقاب. بمن تثبت مسؤوليته عن تلك الجريمة.

ومن ناحية أخرى، اتفق مع باقي أعضاء المجلس على أن الغالبية الساحقة من قوات حفظ السلام تقوم بمهام بطولية وتقدم تضحيات ثمينة وهو ما يعزز اعتراضنا على سياسة العقاب الجماعي لتلك القوات، بما فيها مقترح إعادة قوة بأكملها نتيجة خطأ فردي من أحد أفرادها. فالمحاسبة يجب أن تقتصر على المتورطين في تلك الجرائم دون غيرهم ومن دون فتح المجال أمام فتح إجراءات تعسفية لا تخضع لاعتبارات موضوعية. هذا فضلا عن أن هناك العديد من الحالات التي شاركت فيها قوات من خارج الأمم المتحدة، في عمليات إذلال ذات طابع جنسي ولم تعرض على مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة. وهو أمر يجب تلافيه إذا كنا جادين في التعامل مع هذه الجريمة بكافة أبعادها بالشكل الذي يحافظ على كرامة الإنسان في كل بقاع الأرض وليس بشكل انتقائي.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى موقف مصر في لجنة الـ ٣٤، كان تحفظنا لأننا نرفض المحاكمات الميدانية لأنها تمس اعتبارات السيادة. وهذا موقف أغلب البلدان المساهمة بقوات. وقد طلبنا وقتا للتشاور ومستعدون للتباحث حول أفضل السبل لإيجاد الحلول المناسبة والعادلة.

لدي المزيد من الاحترام، سواء كنت انظر إلى مصر أو الصين أو السنغال أو أوروغواي، التي ترسل الآلاف من قوات حفظ السلام إلى هذه البيئات. ونحن نحییهم. ولهذا السبب بذل السيد أوباما، خلال فترة رئاسته، وقتا وجهدا أكثر من أي رئيس أمريكي آخر في محاولة دعم عمليات حفظ السلام. فهي مهمة جداً، ولا يمكن أن نوفيها حقها من الشكر. وينبغي لنا بذل المزيد من الجهد للوفاء بتلك الخدمة، وأعتقد أن تلك نقطة التقاء كبيرة حول هذه الطاولة. فهؤلاء النفر ينقذون آلاف الأرواح - ربما، مئات الآلاف - كل يوم، إن كان لنا أن نفكر في مآل الحال من دونهم.

ويجب علينا أيضا أن نكون واضحين بشأن من هم الضحايا عندما نتكلم عما يحدث في الميدان. فهم ليسوا قوات الأمم المتحدة والشرطة، الذين يخدم معظمهم، كما ذكر الجميع، بكثير من التميز والشجاعة. إنهم الرجال والنساء، وفي أحيان كثيرة جداً، الأطفال الذين يقعون ضحايا الاغتصاب والانتهاكات الجنسية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها نفس النفر الذين أرسلوا لحمايتهم. هؤلاء هم الضحايا. ولا يمكننا نسيان تلك الحقيقة ونحن نناقش ما ينبغي لنا فعله. ولا يمكننا أن ننسى من هم الضحايا أو كيف سنتصرف إذا كنا فعلا نعرف هؤلاء الضحايا - إذا لم يكونوا أرقاما أو تجريدا، بل بشر نعرفهم وأناس ننتمي إليهم، أناس يهمننا أمرهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل مصر الإدلاء ببيان آخر.

السيد أبو العطا (مصر): لقد استمعت باهتمام بالغ إلى ما ذكره الأمين العام وإلى ما ذكرته الزميلة والصديقة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن. أود أن أوضح بعض النقاط، أظن أن الخطاب الذي قمنا بإلقائه لم يكن واضحا على النحو الذي كنا نود أن يفهمه المجلس.

عدم الفصل عنها على النحو الواجب، وما إلى ذلك. وأود أن أدلي ببعض النقاط بشأن التقرير والعملية التي أمامنا ويتعين علينا اتباعها من الآن فصاعدا.

وينبغي ألا يكون هناك أي التباس في ذهن أي أحد، فنحن بوصفنا أحد البلدان المساهمة بقوات ملتزمون بالتخلص من هذه الآفة. ونحن جميعا نكتفي بالكلام على مستوى التعاون الثلاثي. ومن المهم التشاور مع البلدان المساهمة بقوات في عملية وضع المبادئ التوجيهية والآليات الفعالة لاجتثاث هذه الآفة. إن إجراءات العقاب الجماعي تتعارض مع مفهوم العدالة والإنصاف وتستحق استعراضا دقيقا. ومن حيث المبدأ، لا يمكن أن تتحمل الدول الأعضاء والوحدات المسؤولة عن الجرائم التي ارتكبتها فرد. ويكتسي التمييز بين الاتهام والإدانة أهمية ويجب المحافظة عليه. ويبدو أن التركيز في الخطاب الحالي هو على ادعاءات. وينبغي تجنب الإفراط في التوجيه وتقديم الصفات للدول الأعضاء بأن تستعرض الإجراءات الجنائية والتشريعات لديها.

إن التوصيات ذات الصلة بتعويض الضحايا وإنشاء آليات لتقديم المساعدة الطبية والقانونية هي موضع تقدير. ومع ذلك، فإن إنشاء صندوق استئماني ينبغي التفكير به مليا وتوخي الحذر في تنفيذه. ويجب اتخاذ خطوات وقائية إلى جانب التدابير العلاجية، وسيكون لمعالجة المسائل المتعلقة بتحسين التخطيط والنشر، وتناوب القوات وتوفير مرافق أفضل لهم أثر إيجابي.

وأخيرا وليس آخرا، نعتقد اعتقادا راسخا بأن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الجمعية العامة (لجنة الـ ٣٤)، التي، بالمناسبة، تعد تقريرها في هذه اللحظة، هي المحفل الذي تناقش فيه المسائل المتعلقة بسلوك حفظة السلام وانضباطهم. يجب مناقشة وتحليل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام في لجنة الـ ٣٤ بطريقة شفافة وشاملة للجميع. والمنطق الذي يفسر ذلك ذكره ببلاغة كبيرة للتو الممثل الدائم لمصر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة للإعراب عن آرائنا بشأن موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لنا جميعا.

إننا نشعر بأن وجهات نظر البلدان المساهمة بقوات يمكن أن تثري هذه المناقشة وتفضي إلى قرارات مستنيرة.

ونحن نقدر عزم الأمين العام على السعي إلى عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال الجنسي من قبل أفراد من حفظة السلام. وتؤيد باكستان، بوصفها من كبار البلدان المساهمة بقوات، تأييدا تاما سياسة عدم التهاون مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام. ويجب عدم السماح لمن يكلفون بالدفاع أن يستغلوا الفئات الضعيفة مع الإفلات من العقاب. ونحن نأخذ مسؤوليتنا بوصفنا بلدا مساهما بقوات على محمل كبير من الجدد. ونذكر تماما الحاجة إلى إجراءات عقابية ضد مرتكبي تلك الأعمال البشعة، التي تشوه صورة الأمم المتحدة وكذلك البلدان المساهمة بقوات، بالإضافة إلى إفسادها العمل الجيد الذي يقوم به حفظة السلام عموما. واتخذنا إجراءات صارمة ضد مرتكبي الجرائم في الحالات المدعومة بأدلة كافية.

ومع أننا نوافق على أن حالة واحدة هي أكثر مما ينبغي وأنه لا يوجد أي مبرر على الإطلاق لهذا السلوك البغيض، فإن تقرير الأمين العام نفسه (A/70/729) يحدد العوامل التي ربما تكون قد أدت إلى الزيادة في هذه الحالات، بما في ذلك التعجل في إعادة الدور القوات والافتقار إلى التدريب السابق للنشر بشأن معايير السلوك، والطول المفرط في نشر الوحدات، الظروف المعيشية للقوات، بما في ذلك الافتقار إلى الرعاية الاجتماعية ومرافق الاتصالات للبقاء على اتصال مع ذويهم، ووجود المعسكرات بالقرب من السكان المحليين أو

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي بغية ومقيدة. وهذا صحيح بوجه خاص نظرا للثقة في ذوي الخوذ الزرق وفي المنظمة.

إن الاعتلال التي نواجهه ليس مجرد إنفاذ الامتثال، ولكن وضع القواعد. وما نخوض به هو التركيز على القيم وتطبيقها تطبيقا شاملا. ويتطلب النهج والأدوية التي أشير إليها شكلا أوسع نطاقا وأكثر شمولاً من مجرد معالجة المسألة على بوصفها مسألة سلم وأمن دوليين. وما نحتاج إلى القيام به هو بعث رسالة بأننا معا في معالجة هذه المسألة، لا شعور بأننا نعالجها بوصفها مسألة تكليف. ومسألة استعادة سمعتنا الجماعية بوصفها النماذج للمثل العالمية أهم من أن تقتصر على حفنة منا. إنها تتطلب مشاركة الجميع، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات. وهذا قد يكون صعبا. وقد يكون مخيبا للآمال وبطيئا. ولكن بما أن الوسيط هو الرسالة، فلا يمكن للرسالة التي يجب أن نبعث بها إلا أن تكون من خلال شكل أكثر شمولاً للجميع. ونرى أن أي شيء أقل من ذلك لن ينقل الرسالة نفسها.

وسوف نواصل دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح المطلق. وسنواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في هذا المسعى، وسيحظى الأمين العام بتعاوننا التام في الجهد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد سانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): انطلاقا من الإيمان الراسخ أطلع مجلس الأمن على موقف رواندا والتزامها بإنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونخطط علما بالتوصيات الواردة في تقريره (A/70/729) المقدم إلى الجمعية العامة عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونأمل

إن قواتنا منتشرة في حالات خطيرة وعنيفة، تجود بدمائها في سبيل القضية المشتركة المتمثلة في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ولا ينبغي لأفعال ثلة أن تلوث سمعة مساهمتها. وأي إجراء من جانب هذه الهيئة يمكن أن يلقي باللوم عموما على حفظة السلام سيؤثر سلبا على معنويات القوات في الميدان. وهذا، في رأينا، ينبغي تفاديه.

وأود في الختام أن أكرر التأكيد على التزامنا فيما يتعلق بحقيقة أن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل أفراد من حفظة السلام لا يمكن، بل لا ينبغي السماح باستمراره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للإعراب عن آرائنا بشأن مسائل مثيرة جدا للقلق.

ونحن نتشاطر الانزعاج الشديد الذي أعرب عن الأمين العام في إحاطته الإعلامية وتقريره (A/70/729) المقدم إلى الجمعية العامة. سأتوخى الإيجاز الشديد. بوصف بلدنا البلد الذي قدم حفظة سلام إلى ٤٨ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الـ ٦٨، والبلد الذي لديه أكبر عدد تراكمي من القوات المساهم بها في الأمم المتحدة، فإننا نشعر بانزعاج بالغ إزاء هذه الظاهرة المتزايدة. وقد ساهمنا بقوات لأننا رأينا في حفظ السلام المثال الساطع على التزام المجتمع الدولي بالأمن الجماعي. وبالتالي، بالنسبة لنا، من المثير للقلق أن الحماية يجري تصورها الآن على نطاق واسع بوصفهم الضواري.

ونحن في الهند لدينا سياسة عدم التسامح المطلق. وفي نهجنا، ليس هناك تردد أو إحجام. وسوف يكون من غير الأخلاقي لو كان الأمر كذلك. لقد دثت انحرافات في

خضعوا لتدريب شامل يشمل الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ونستخدم فيه أيضا دليل الأمم المتحدة كمرجع إضافي. وفيما يتعلق بالجهاز القضائي، القانون الجنائي الرواندي يعاقب جميع الذين أدينوا بارتكاب الجريمة، بما في ذلك حفظة السلام الذين يعملون على الصعيد الدولي. وحكومة بلادي ملتزمة أيضا بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك عن طريق نشر مستشار قانوني ومحقق في كل كتية كتابتها المنشورة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ عام ٢٠١١.

وفي حالة رواندا، وكما ذكر في تقرير الأمين العام، تم إجراء ثلاثة تحقيقات في العلاقات المشبوهة بين نساء بالغات ورجال شرطة روانديين كانوا يعملون في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي ويمثل ذلك الادعاء انتهاكا خطيرا لسياسات حكومة بلندا. والتحقيقات جارية وتم اتخاذ تدابير إدارية صارمة بينما ننتظر انتهاءها.

وبوصفنا دولا أعضاء، يجب أن نواصل الإبلاغ عن الذين أدينوا باستغلال الفئات الأكثر ضعفا، النساء والأطفال المحاصرين في برائن الصراعات الدائرة اليوم، وأن نحاكمهم ونعاقبهم. إن الضحايا هم أمهاتنا وإخواتنا وبناتنا. وهذا التدبير ينبغي أن يطبق أيضا على العاملين من غير موظفي الأمم المتحدة الذين يخدمون في إطار ولاية من الولايات التي أنشطها مجلس الأمن. كما أن نفس المعايير المطبقة على موظفي الأمم المتحدة ينبغي تطبيقها على الكيانات الوطنية والإقليمية المنتشرة خارج إطار الولايات الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة، بما في ذلك إجراء تحقيقات مستقلة وعرض الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها على الهيئات المناسبة لاتخاذ إجراءات. وينبغي أن يتسم عمل الأمانة العامة بالشفافية والموضوعية والمساءلة في معالجة هذه المسألة.

وبالإضافة إلى الالتزام المترتب على البلدان المساهمة بقوات، هناك حاجة كبيرة إلى التفاعل المنتظم بين الأمانة

أن تتاح فرصة تبادل الآراء في هذا الصدد لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما جميع البلدان المساهمة بقوات. كما نغتنم هذه الفرصة للثناء على الأمين العام لجهوده الرامية إلى محاربة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

إن رواندا ملتزمة جدا بضمان أننا إذ ننهض بمسؤولية الحماية، فإننا نحمي حياة الذين كلفنا بحمايتهم، بأقصى درجات التزاهة. وقد تناولت مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين، وهي إحدى نتائج المؤتمر الدولي لحماية المدنيين الذي عقد العام الماضي، هذه المسألة الهامة من خلال وضع الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق سياسة عدم التسامح المطلق، وفي الوقت نفسه التأكيد على الحاجة إلى الإبلاغ عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان. ونحن نعتقد أن جميع أشكال العنف الجنسي والاعتداء غير مقبولة. وسياسات العسكرية والقضائية القوية شاهد على التزامنا بإنهاء هذه الأعمال البغيضة.

ولأكن واضحا: نحن نرى أن حتى حالة واحدة هو أمر غير مقبول، وينبغي عدم التسامح. ولا ينبغي أن يكون الحماية هم مرتكبي الاعتداء. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وينبغي الإبلاغ عن أي ادعاءات والتحقيق فيها، مع اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الجناة المزعومين.

وتبدأ مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين قبل وقت طويل من وصول حفظة السلام إلى منطقة البعثة. إن الانضباط وقواعد السلوك المترسخين في ثقافتنا وفي إطار الولايات القضائية الوطنية أمر بالغ الأهمية في منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين والقضاء عليهما، الأمر الذي يقوض في نهاية المطاف مصداقية حفظة السلام، الذين يقومون بعمل كبير في مختلف البعثات، بما في ذلك بذل التضحية الكبرى.

إن بلدي لا يتسامح مطلقا بإزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. إننا نتأكد من أن القوات وأفراد الشرطة لدينا قد

العامة والبلدان المساهمة بقوات عندما يتعلق الأمر بالتحقيقات. ولذلك، فإن تقديم آخر المعلومات من الجانبين قبل إصدار التقارير أمر ضروري. في معظم الأحيان، فإن الأمانة العامة لا تتشاور مع الدول الأعضاء. ومع ذلك، هناك قضايا جرى التحقيق فيها وتم اتخاذ إجراء قانوني، ولكنها لم تدرج في التقارير. وفي نفس الوقت، لا ينبغي للانتهاكات في غير مجال السياسات أن تصرف الانتباه عن القضايا المتعلقة من حالات الاغتصاب العديدة، وسوء معاملة الأطفال من جانب قوات حفظ السلام، أو تقلل من المسؤولية عنها. ولذلك، فإننا ندعو الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات إلى مواصلة التركيز على المسألة عن هذه الجريمة الشنعاء.

وجماعات، أن نستخدم كل ما هو متاح لنا من سبل لإنفاذ سياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع العمل في الوقت نفسه من أجل القضاء على وجود الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام. وبينما نواصل العمل في إطار قدراتنا على تعزيز جميع التدابير المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، يجب علينا أيضا أن نخضع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة للمساءلة. وبوسعنا من خلال العمل الجماعي والشفافية القضاء على الاعتداءات الماضية وإعادة تركيز جهودنا على دعم العمل والشجاعة اللاحقودين الذين يضطلع بمهم حفظة السلام التابعين لنا المرة تلو الأخرى.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

وفي الختام، أود أن أقول إن الوقت قد حان الآن لاتخاذ إجراءات فورية وفعالة. ويجب علينا جميعا، فرادى